الحشو في النحو العربي
مفهومه وآثاره

د. أحمد حسن العروسي*

ملخص:

يناقش هذا البحث إحدى ظواهر النحو العربي، وهي ظاهرة الحشو في الألفاظ والتراكيب النحوية، ويعبر عن مفهوم الحشو عند علماء العربية بالزائد الذي لا طائل تحته، ويعبر عنه أيضا بالوسط أو العارض أو الصلة أو الزيادة، ويمكن حصره في أربعة أنواع، هي: حشو الحركة، وحشو الحرف، وحشو الكلمة، وحشو الجملة.

ويقدم البحث تحليلا لطبيعة خلاف العلماء في نظرتهم إلى مفهوم الحشو، واعتبارات وجوده في الكلام العربي بين الزيادة والفائدة، وتأثير النظرة المعيارية لعلماء النحو في ارتباط مفهوم الحشو عندهم بالزيادة غير المفيدة، خلافا لعلماء البلاغة الذين ينظرون إلى واقع الاستعمال اللغوي ومقاصد المتكلمين باللغة.

ويعالج هذا البحث آثار وجود الحشو في التراكيب النحوية، وما نتج عنه من اختلاف في الأحكام النحوية وتعدد وجوه الإعراب في عدد من مسائل الأفعال وأحكام الجملة، ومسائل الأدوات والحروف، وعلامات التأنيث والإعراب.

الكلمات المفتاحية: الحشو؛ التراكيب النحوية؛ الزيادة غير المفيدة؛ الوسط؛ العارض.

*أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية - كلية اللغات - جامعة صنعاء - الجمهورية اليمنية.

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
للدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

The concept & impact of AL-hashu (i.e wordiness) in Arabic Grammar

Dr. Ahmed Hasan AL-arosi

Abstract:

The current research discusses the phenomenon of Al-hashu (i.e. wordiness or redundancy) in Arabic grammar, which means that there are words in a sentence if omitted; the meaning would not be broken down because they are unessential.

The research presents the types of Al-hashu. This could be of Al-hashu of movement, of character, of words or of a sentence.

It also provides a scientific analysis of the various perspectives of scholars of the causes for its existence in Arabic speech, as well as the effect it has on the different grammatical rules in the matters of prepositions, nouns and verb.

Key Words: Al-hashu, Unessential, Redundancy, Stuffing, Impact.

مقدمة:

تتميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات بكونها ذات نظام دقيق، يعتمد على معايير (قواعد، أحكام، قوانين)، تحكم مفردتها وتراكيبها، وتضبط أساليبها واستعمالها، ووفقا لهذا يجب على المتكلم أن يراعي في كلامه أمرين، أولهما: صحة التركيب وعدم مخالفته أحكام النحو وقواعده، وثانيهما: الإيجاز بلا إخلال، والإطالة بلا إملال، والخلو من التعقيد، وعلى ضوء هذين المعيارين يُنْظَرُ إلى نصوص اللغة ويُحْكَمَ على أساليبها، فيُمَيَّز صحيحُها من خطئها، وجيدُها من رديئها، وبهما يُوصَف ما حَسُنَ من كلام العرب.

ويُعد المستوى النحوي التركيبي أكثر مستويات اللغة العربية معيارية وانضباطا، فالتركيب النحوي الصحيح هو الذي يتألف وفقا للقواعد النحوية ويؤدي المعنى المراد بإيجاز غير مخل، وكل

ما خالف ذلك فهو خطأ يخل بصحة التركيب وسلامته، سواء أكان ذلك بدخول كلمة زائدة على حاجة التركيب، أم بوجود كلمة في التركيب في غير موضعها الصحيح، وعلى هذا فقد حُكِمَ على كل لفظ دخل التركيب النحوي لغير حاجة في تأدية المعنى أو لغير فائدة إضافية يقصدها المتكلم - بالزيادة وعدم الإفادة، وهو ما يعرف بـ(الحشو) أو الزائد، وهو الموضوع الذي ستُعنى هذه الدراسة ببحثه ومناقشته، تحت عنوان: (الحشو في النحو العربي، مفهومه وآثاره).

أ-أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يلقي الضوء على ظاهرة الحشو التي يكثر ورودها في مسائل النحو، ويناقش الإشكال الذي تسببه بعض صور الحشو في التراكيب النحوية، سواء بتأثيرها في حدوث اختلاف في الأحكام النحوية وتعدد وجوه الإعراب، أم في اختلاف نظرة العلماء إلى موضوع الحشو، بين من يرى فيه زيادة مفيدة كونها ذات معنى، ومن يراه لغوًا وعبثًا يخل بالكلام، ولأهمية ما سبق رأى الباحث أن هذا الموضوع جدير بالبحث والدراسة، لاسيما أنه-على حد علم الباحث-لم يحظ بدراسة نحوية مستقلة، باستثناء بعض النقاشات التي تناولته من ناحية بلاغية، أو أشارت إليه في سياق دراسة موضوعات مشابهة له، كالاعتراض والإقحام.

ب-مشكلة البحث

بعد استقراء المسائل النحوية التي ورد فيها الحشو، وقف الباحث أمام إشكالية تطرح نفسها في ثلاثة أسئلة، هي: ما الحشو؟ وما مظاهره في التراكيب النحوية؟ وما التأثير النحوي الذي يترتب على وجوده؟ وهل يمكن تجاوز ذلك التأثير؟

ج-أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم الحشو بوصفه ظاهرة موجودة في التراكيب النحوية، وتكوين فهم صحيح لهذه الظاهرة، ومعرفة الآثار المترتبة عليها، وتوصيف الإشكال الذي تمثله

بعض صور الحشو في التراكيب النحوية، والكشف عن مدى تأثيرها في أحكام النحو وقواعد الإعراب ثباتا وتغييرا.

د-منهج البحث

لعل عنوان هذه الدراسة وطبيعة موضوعها قد حددا طريقتها وأسلوبها، فهي دراسة وصفية تحليلية، ومنهجها هو المنهج الوصفي القائم على الاستقراء ثم الوصف والتحليل.

هـ -خطة البحث: اقتضت طبيعة البحث أن تنتظم موضوعاته في العناصر الآتية:

- **المقدمة**
- **المبحث الأول: الحشو عند علماء العربية بين التنظير والاستعمال**، ويشمل:

—مفهوم الحشو وصوره في اللغة والاصطلاح.

—أنواع الحشو في التراكيب النحوية.

—الحشو بين الزيادة والفائدة.

- **المبحث الثاني: تأثير الحشو في اختلاف الأحكام وتعدد الإعراب**، ويشمل:

- تأثير الحشو في أحكام الجملة.
- تأثيره في أحكام بعض الأدوات.
- تأثيره في أحكام العلامات.

- **ملخص الدراسة**
- **قائمة المصادر والمراجع**

المبحث الأول:

الحشو عند علماء العربية بين التنظير والاستعمال:

أولًا: مفهوم الحشو وصوره في اللغة والاصطلاح

أ -الحشو في اللغة

جاء لفظ الحَشْو في معاجم اللغة بمعنى: "فَضْلُ الكَلامِ الذي لا يُعتَمَدُ عليه، والحَشْوُ: ما حَشَوْتَ به فراشًا وغيره،والحَشْوُ: مِلْءُ الوِسادَةِ وغَيْرِها بشيءٍ كالقُطْنِ ونحوِهِ،وقد حَشاها يَحْشُوها حشوًا، والحَشْوُ: القُطْنُ، وحَشَا الغَيْظَ، وحَشَوْتُ الغَيْظَ في أَضْلاعِه أَحْشُوه حشوًا، وحَشْوُ البَيْتِ مِن الشِّعْر: أَجْزاؤُه غَيْر عَرُوضِه وضَرْبِه، وحِشْوَةُ الناسِ رُذَالُهم، والحَشْوُ: ما يُحْشَى به بَطْنُ الخَرُوفِ مِن التَّوابِلِ"[1].

ب -الحشو في الاصطلاح

لا يوجد فرق كبير بين مفهوم الحشو لغة واصطلاحا، لأن المعنى اللغوي يلقي بظلاله على مفهومه في الاصطلاح، فالحَشْوُ لغة كما قال صاحب تاج العروس: "فَضْلُ الكَلامِ الذي لا يُعتَمَدُ عليه"، وهذا المعنى لا يختلف عما نص عليه الجرجاني في تعريف الحشو في الاصطلاح، فهو عنده "عبارة عن الزائد الذي لا طائل تحته"[2].

وقد أشار الثعالبي إلى هذا المعنى في قوله: إن "العرب تقيم حشْو الكلام مقام الصلة والزّيادة، وتُجريه في نظام الكلمة"[3]، بمعنى أن من الحشو ما يكون صلة، ومنه ما يكون زائدًا لا طائل تحته، ولذلك صنفه-أي: الثعالبي-إلى ثلاثة أنواع: رديء مذموم، وحسن لطيف، ووسط بينهما، ويمكن وصف هذا التصنيف بأنه ذو منحى بلاغي أدبي.

تلك هي صورة الحشو في اصطلاح البلاغيين وفقهاء اللغة، وما يهمنا هنا هي صورته في اصطلاح النحويين، فقد جاء عندهم على صور ومعان مختلفة، أبرزها:

1. الحشو بمعنى الوَسَط

والمقصود بالوسط هنا: وسط الكلمة، ووسط الجملة، وهذا ما نَصّ عليه ابن جني عند حديثه عن مواضع الحذف في الكلام، وإشارته إلى موضع زيادة (كان) وزيادة (ما)، فقال: "الحذف اتّساع، والاتّساع بابه آخِر الكلام وأوسطه، لا صدره وأوّله، ألا ترى أن مَن اتّسع بزيادة (كان) حشوًا أو آخِرًا لا يجيز زيادتها أوّلًا، وأن من اتّسع بزيادة (ما) حشوًا وغير أوّلٍ لم يستجز زيادتها أولًا إلا في شاذٍّ من القول"[4]، ومثله أيضا ما ذكره الشاطبي عن زيادة(كان)، قال: "وقد تزاد في حشوٍ، وحشوُ الكلام: أثناؤه ووسطه"[5].

ونرى هنا أن ابن جني والشاطبي قد صرحا بأن الحشو هو بمعنى الوسط، وهذا المعنى قد جاء ضمنا في حديث كثير من العلماء، ومن ذلك ما ذكره السيرافي عن ياء النداء، قال: "حرف النداء قد يقع حشوًا، نحو قولك: قمتَ يا زيدُ أو لم تقم"[6]، أي: يقع في وسط كلام يرتبط أوله بآخره.

ومثله ما جاء في حديث ابن يعيش عن الأدوات التي يُعَدّى بها الفعل، قال: "وللتعدية أسباب ثلاثة: الهمزة وتثقيل الحشو وحرف الجر"[7]، والحشو هنا بمعنى عين الفعل الثلاثي، أي: حرفه الأوسط.

وقوله في شرح أسباب المنع من الصرف: "وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو، كنُوْحٍ ولُوْطٍ، منصرفٌ في اللغة الفصيحة"[8]، أي: الساكن الوسط.

ونحو هذا ما ذكره القُوجَوي في علة عدم حذف ألف (ما) في (لماذا)، قال: "لأن أَلِفَها صارت حشوًا، أي: وسطًا بالتركيب مع ذا، فتكون الألف في وسط الكلمة، والحذف في الوسط قليل، لتحصنه مِنَ الحوادث، فأشبهت (ما) الاستفهام بالموصولة في إثبات الألف"[9].

2. الحشو بمعنى العارض أو الفاصل

والمراد به ما يفصل بين شيئين متلازمين، كالفاصل بين الجار والمجرور وبين الجازم والمجزوم في حال الضرورة، ولعل أوضح قولٍ حول هذا المعنى ما ذكره ابن السراج في حديثه عن حروف الجر، قال: "لا يجوز أن يُقدَّم عليها ما عملت فيه، ولا يجوز أن يفرَّق بينها وبين ما تعملُ فيه، ولا يجوز أن يُفصَل بين الجار والمجرور بحشوٍ إلا ما جاء في ضرورة الشعر، لا يجوز أن تقول: زيدٌ في اليوم الدارِ، تريدُ: في الدار اليومَ...، ولا يجوزُ أن تقولَ: لَمْ زيد يأتِكَ، لأن الجزمَ نظير الجر، ولا يجوز لك أن تفصل بينها وبين الفعلِ بحشو، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشوٍ إلا في ضرورة شعرٍ"[10]، وواضح أن معنى الحشو في كلام ابن السراج هو العارض أو الفاصل.

3. الحشو بمعنى الصلة

والصلة والحشو من مصطلحات الكوفيين[11]، فالصلة معناها: الرابطة التي تربط بين أجزاء الكلام لتوضيح معناه وتوكيده، كـ(أَنْ) و(ما) وغيرهما من أحرف الصلة التي تدخل في الكلام للتوكيد وتقوية المعنى، ومن ذلك ما ذكره الفراء في إعراب قوله تعالى: {وَإِذْ قالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ}[12] قال: "في (الحق) النصب والرفع، إن جعلت (هو) اسمًا رفعت الحق بـ(هو)، وإن جعلتها عمادًا بِمنزلة الصلة أي: الحشو، نصبت الحق"[13].

إذًا فالصلة هي ما لا يكون عمدة في الكلام، ومع ذلك يكون له معنى، ومن ذلك أيضا ما يدخل في الجملة بين الفعل والفاعل أو بين المبتدأ والخبر، كالموصول وصلته في نحو: جاءني الذي إنْ تأتِه يأتِك عمرو، قال ابن يعيش: "وأكثرُ النحويين يسمي هذه الجملة صِلَة، وسيبويه يسمّيها حشوًا، فالصلَةُ مصدر كالوَصل من قولك: وَصَلتُ الشيءَ وَصلًا وصِلَةً، والمراد أن الجملة وَصْلٌ له، فأمّا تسميةُ سيبويه لها حشوًا، فمِن معنى الزيادة، أي أنها ليست أصلًا، وإنما هي زيادةٌ يُتمم

بها الاسم، ويُوضَح بها معناه، ومنه: فُلانٌ مِن حَشوِ بني فُلان، أي: من أَتْباعهم، وليس من صَمِيمهم"[14].

4. الحشو بمعنى الزائد

وهذا المعنى هو أكثر المعاني قربًا لمفهوم الحشو في اصطلاح العلماء، وهو أكثر صور الحشو ورودًا في الكلام، ومن أبرز أمثلته (أنْ) الزائدة غير الناصبة، وهي التي تقع حشوًا في الكلام، ولا يختل الكلام بحذفها، وإن كانت تفيد توكيده، لكنها حرف زائد لا محل له من الإعراب، ومواضع زيادتها كثيرة، ومنها: (أنْ) التي تلي (لمَّا) الحِينية، نحو قوله تعالى: {فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا}[15]. وحول هذا المعنى حديث مستفيض تحت عنوان: الحشو بين الزيادة والفائدة.

ثانيا: أنواع الحشو في التراكيب النحوية

1. حشو حركة

ويُقصد بالحركة هنا حركات الإعراب لا حركات حروف الصيغ، والحركة الإعرابية تأتي حشوًا على مذهب الكوفيين في إعراب الأسماء الستة بالحركات وبالحروف، نحو: هذا أخُوكَ ورأيت أخَاك ومررت بأخِيك، قال أبو البركات الأنباري في روايته عن استدلال الكوفيين: "والذي يدل على صحة هذا، تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابا، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع والفتحة والألف علامة للنصب والكسرة والياء علامة للجر"[16]، وعلى هذا تكون الحركات على الباء حشوًا، أي: في وسط الاسم، كون الباء ليست في آخر الاسم، أو تكون حشوًا بمعنى إعرابا زائدا، كون الواو والألف والياء هي علامات الإعراب، كونها في آخر الاسم.

2 . حشو حرف

وهو أكثر أنواع الحشو ورودا في اللغة، فقد يوصف الحرف بأنه حشوٌ إذا كان في وسط الكلمة، وكل حرف في بِنية الكلمة ليس أولًا فيها ولا آخرًا فهو حشو، ولذلك يقول النحويون إن حركة الإعراب يجب أن تكون في آخر حرف من الكلمة؛ لأن "حشو الكلمة قد يكون حروفا كثيرة، وتعيينُ واحدٍ منها بحركة الإعراب لا دليلَ عليه"[17].

ولا يقتصر وصف الحرف بالحشو على حروف الصيغ، إذ قد يكون الحشو حرفًا من حروف المعاني، قال ابن جني: "حشوا بحروف المعاني فحصَّنوها بكونها حشوًا، وأمِنوا عليها ما لا يؤمَن على الأطراف المعرَّضة للحذف والإجحاف، وذلك كألف التكسير وياء التصغير، نحو: دراهم ودُرَيهم، وقماطر وقُميطر، فجَرت في ذلك . لكونها حشوًا . مجرى عين الفِعل المحصَّنة في غالب الأمر، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف"[18].

3. حشو كلمة

ومثله الاسم المنصوب على الاختصاص نحو: نحن -معشرَ العربِ-لا نقبل الضيم، قال أبو حيان: "والمنصوب على الاختصاص لا يجوز أن يتقدم على الضمير، إنما يكون بعد الضمير حشوًا بينه وبين ما نُسب إليه"[19].

4. حشو جملة

ومثله الجملة الفعلية في نحو: جاءني الذي إنْ تزرْه يُحسنْ إليك[20]، قال ابن يعيش: "وأكثرُ النحويين يسمي هذه الجملة صِلَة، وسيبويه يسمّيها حشوًا، فالصلَةُ مصدر كالوَصل من قولك: وَصَلت الشيءَ وَصلًا وصِلَةً، والمراد أن الجملة وَصْلٌ له، فأمّا تسميةُ سيبويه لها حشوًا، فمن معنى الزيادة، أي أنها ليست أصلًا، وإنما هي زيادةٌ يُتمم بها الاسم "[21].

ثالثا: الحشو بين الزيادة والفائدة

تختلف نظرة العلماء من أهل النحو وأهل المعاني إلى مفهوم الحشو واعتبارات وجوده في الكلام العربي، فالنحويون يعتبرون الحشو زائدا على التركيب الإسنادي الذي تتكون منه جملة ذات معنى أولي مفيد، بحيث لا يختل بحذفه ذلك المعنى الأولي، وبهذه النظرة النحوية المعيارية للكلام العربي اقترن مفهوم الحشو بالزيادة غير المفيدة، ويمكن استنتاج ذلك من قول سيبويه: "وتقول: أزيدا أو عَمْرا رأيتَ أم بِشرًا؟ وذلك أنك لم تُرِد أن تجعل عَمْرًا عديلا لزيد حتى يصير بمنزلة أيهما، ولكنك أردت أن يكون حشوًا، فكأنك قلت: أأحد هذين رأيت أم بِشرًا؟"[22].

فسيبويه يرى أن التركيب الإسنادي قد تم بقولك: أزيدًا رأيتَ أم بِشرًا؟ وأن هذا التركيب قد أدّى المعنى المراد في نية المتكلم، فصار قولك: (أو عمرا) حشوًا، أي: زائدا لا يحتاجه التركيب النحوي الأساسي.

والحشو عند الفراء هو الزيادة، ويظهر ذلك من تسميته حروف الزيادة حشوًا ولغوًا، ففي حديثه عن مجيء (ما) بعد نِعْمَ وبِئْسَ، قال: "فإذا جعلت (ما) صلة نِعْمَ بمنزلة قولك: كلما وإنما، كانت بمنزلة حبّذا فرفعت بها الأسماء، من ذلك قول اللّه عز وجل: {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ}[23] رفعت (هِيَ) بنِعِمّا، ولا تأنيث في نِعِمّ ولا تثنية إذا جعلت (ما) صلة لها، فتصير (ما) مع (نِعْمَ) بمنزلة (ذا) من حبّذا، ألا ترى أنّ حبذا لا يدخلها تأنيث ولا جمع، ولو جعلت (ما) على جهة الحشو كما تقول: عما قليل آتيك، جاز فيه التأنيث والجمع، فقلت: بئسما رجلين أنتما، وبئست ما جاريةً جاريتُك"[24]، فقوله: على جهة الحشو، أي: على جهة الزيادة، فتكون (ما) حشوًا، أي: زائدة، بدليل نصب (رجُلين، وجاريةً) على التمييز بعد بِئْسَ.

وفي عدم حذف ألف (ما) الاستفهامية المسبوقة بحرف جر إذا رُكِّبت مع (ذا)، كـ(لِماذا) ونحوها، يرى النحويون أن سبب ذلك هو كون الألف صارت حشوًا، أي: وسطا، قال القُوجَوي: "ويجوز أن يكون معنى "حشوًا" أي زائدا غير منظور بالحذف والإثبات لتركيب (ما) مع (ذا) الذي

يكون موصولًا بالتركيب، فأشبهت الموصولة، فكما أنّها إذا كانت موصولة لا تُحذف ألِفُها كذلك هنا"[25].

والظاهر أن الحشو عند كثير من علماء العربية هو شيء زائد عن الحاجة، ولا قيمة لذكره في الكلام، فإذا كان الفراء قد جعل الحشو الذي بمعنى الزائد قرينًا للغو[26]، فهناك من جعله قرينا للعبث، فقد ذكر ابن آجروم أن النحويين اشترطوا أن تكون الحال نكرة حتى لا يُتوهم أنها نعتٌ، قال: "والأصح أن يقال في التعليل: اشتُرط تنكير الحال لكون النكرة هي الأصل، وإنما جيء بالحال للدلالة على هيئة صاحبها، فإذا حصلت الدلالة على الهيئة بالنكرة، فحينئذٍ صار العدول إلى المعرفة التي فيها زيادة على النكرة من باب الحشو والعبث؛ لأن المعرفة إنما تكون معرفة بزيادة على النكرة...، فحينئذٍ قالوا: إذا أُدِّيَ المرادُ بالنكرة في كشف هيئة صاحب الحال، صار العدول إلى ما فيه زيادة من باب الحشو، فإذا حصل المراد وكُشفت الصفة والهيئة بقولنا: جاء زيدٌ راكبًا، فقد أُدِّي المعنى ولا حاجة إلى أن نقول: جاء زيدٌ الراكب، فإذا صح بالأصل وهو راكبًا فلا يجوز العدول إلى الراكب، لأن الراكب فيه زيادة (أل) فلا بد أن يكون لهذه الزيادة أثر في كشف صاحب الحال من جهة الهيئة، ولكن ليس لها أثر، فحينئذٍ لَمَّا انتفى أثرُ تلك الزيادة صار ذِكْرُها حشوًا"[27]، أي: عبثا أو لغوًا لا حاجة له ولا طائل تحته.

وفي وجوب مجيء التمييز نكرة وعدم جواز دخول أل التعريف عليه قال:" إذا قيل: طاب زيدٌ نفسًا، نقول: المعنى تم، وانكشاف الإبهام قد حصل بالنكرة، فلا يزاد عليه، فلو زِيد عليه بشيء يدل على التعريف كـ(أل) مثلًا، نقول: هذا حشو، وهو عيب ونقص في الكلام"[28].

إذًا فالحشو كما يراه ابن آجروم هو: (الزيادة التي ليس لها تأثير في الكلام، وإذا ذُكرت عُدت عبثا وعيبا ونقصا في الكلام).

ويظهر أن ابن آجروم قد ربط بين مفهوم الحشو وعدم التأثير، جريا على عادة الأصوليين ولا سيما علماء أصول النحو، فقد ذكروا أن من قوادح العلة النحوية (عدم التأثير)، ويُقصَد به

عدم تأثير الوصف في الحكم النحوي إذا لم يكن لذلك الوصف تأثير أو مناسبة، فقالوا: إنه "لا يجوز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة، سواء كان لدفع نقضٍ أو غيره، بل هو حشو في العلة، وذلك مثل أن يدل على ترك صرف حُبلى فيقول: وإنما امتنع من الصرف لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة، فوجب أن يكون غير منصرف، كسائر ما في آخره ألف التأنيث المقصورة، فذِكرُ المقصورة حشو، لأنه لا أثر له في العلة، لأن ألف التأنيث لم تستحق أن تكون سببا مانعا من الصرف لكونها مقصورة، بل لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أن الممدودة سبب مانع أيضا؟

واستُدِل على عدم الجواز بأنه لا إخالة فيه ولا مناسبة، وإذا كان خاليا عن ذلك لم يكن دليلا، فلم يجز إلحاقه بالعلة، وقال قوم: إذا ذُكر لدفع النقض لم يكن حشوًا، لأن الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين: أحدهما: أن يكون لها تأثير، والثاني: أن يكون فيها احتراز، فكما لا يكون ما له تأثير حشوًا فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوًا"[29].

وهكذا نجد في عبارات الأصوليين بيانا وتوضيحا لمفهوم الحشو، يمكن تلخيصه بأنه (القول الزائد الذي يذكر في الكلام بلا مناسبة ولا إخالة، وليس له تأثير في تركيب الجملة ولا في معناها الأصلي، ولذلك يجوز حذفه، وأحيانا يعد ذكره عبثا وعيبا في الكلام).

غير أن لأهل المعاني وكثير من النحويين نظرة أخرى إلى مفهوم الحشو، فهم لا ينظرون إليه نظرة نحوية بعيدة عن واقع الاستعمال اللغوي، فاللغة المستعملة يجب أن تتضمن تراكيبها وعباراتها ما يعبر عن أغراض المتكلمين ومقاصدهم الخاصة، وما النحو بأحكامه وقواعده إلا توصيف لنظام كلام العرب وطريقتهم في التعبير من خلال التراكيب التي تؤدي المعاني التي يقصدونها، ومن ثَمّ فإن الحكم بالحشو في مسألةٍ مّا لا يجوز أن يطلَق على عواهنه، فضلا عن أن يكون أمرا متاحا لكل من شاء القول به متى شاء؛ ولذلك نجد أن بعض علماء العربية قد أشاروا إلى ما يمكن وصفه بالاعتبارات والشروط التي يجب الاستناد عليها عند الحكم بما هو حشو وما هو غير حشو.

ومن ذلك أن الكلام إذا قيل في موقف لا يحتاج فيه المتلقي إلى التوكيد، لكونه غير شاك في صدق المتكلم ولا في صدق الكلام الذي يسمعه، فحينئذ لا حاجة للتوكيد، لأنه لا مقتضى لذكره، "وإلا صار في الكلام حشوٌ، والحشو هو الذي حذفه أولى من ذكره، ولذلك لا يُدَّعى الحشو في أي كلام هكذا، وإنما يقال: حشو إذا ثبت بدليل بأن يكون خالف قاعدة واضحة بينة"[30].

فالحكم بالحشو لا يصح أن يكون ادعاء بدون دليل، وإن حدث ذلك فلا يجوز التسليم به، لأنه يفتقر إلى الحجة، أو لأنه بُنِي على جهل بالمسوِّغات التي يجب أن يبنى عليها الحكم، كحال الأعجمي الذي لا يجيد العربية، أو العربي الذي ليس له باع في علومها، تجده يدّعي الحشو في نحو قول العرب: إنَّ عبدَالله لقائمٌ، لجهله بأساليب العربية في التوكيد ومواطن استعماله، والفروق الخفية في المعاني التي تقتضي استعمال أدوات التوكيد.

وعن هذه الحال يروي عبد القاهر الجرجاني عن ابن الأَنباري قوله: "رَكِبَ الكِنْدي المتفلسِفُ إلى أبي العباس وقال له: إني لأَجِدُ في كلامِ العرب حشوًا، فقال له أبو العباس: في أيِّ موضعٍ وجدتَ ذلك؟ فقال: أَجِدُ العربَ يقولون: عبدُ اللهِ قائمٌ، ثم يقولون: إنَّ عبدَ اللهِ قائمٌ، ثم يقولونَ: إنَّ عبدَ اللهَ لقائمٌ، فالألفاظ متكرِّرةٌ والمعنى واحدٌ، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلِفةٌ لاختلافِ الألفاظِ، فقولُهم: عبدُ اللهِ قائمٌ إخبارٌ عن قيامه، وقولُهم: إنَّ عبدَ اللهِ قائمٌ جوابٌ عن سؤالِ سائلٍ، وقولُهم: إنَّ عبدَ اللهِ لقائمٌ جوابٌ عن إنكارِ منكِرٍ قيامَه، فقد تكرَّرتِ الألفاظُ لتكرُّرِ المعاني، قال: فما أَحَارَ المتفلسفُ جوابًا"[31].

وعلى هذا لا يجوز وصف أدوات التوكيد الواردة في الكلام بأنها حشو، إلا بعد النظر في حال المتلقي (السامع)، ومعرفة ما إذا كان شاكا أو مترددا، فإن كان شاكا فالمؤكدات ليست حشوًا، بل هي ضرورة اقتضاها الموقف، ووجودها مفيد لإزالة الشك، ولا يضر وصفها . بالنظر إلى مكانها في التركيب الإسنادي . بأنها حشو، لأنها بمقتضى الموقف حشو مفيد وله احتياجه.

ومن هنا يمكن معرفة سبب وجود الخلاف في نظرة العلماء إلى بعض التراكيب النحوية التي قد يرى شخصٌ مّا أنّ فيها حشوًا، ويرى آخَرُ أنها ليست من الحشو، فالأول يلحظ الزيادة في التركيب الإسنادي ولا يلحظ الفائدة في تلك الزيادة، والثاني يلحظهما معا، وعلى هذا نفهم قول الشاطبي: "ومن الحشو ما يكون فيه فائدةٌ مّا"[32]، وهذه الفائدة قد لا يلحظها كل الناس.

وفضلا عن ذلك فقد يوجد الحشو في الكلام دون خلاف على كونه حشوًا، أي: لا يوجد أحد ينكر أنه حشو، ومع ذلك يكون وجوده ضرورة لازمة، كالحشو الذي يكون سببا في إعطاء الاسم النكرة معناه في حالة المعرفة، وهو الحشو بمعنى الصلة، وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى في حديث طويل وخصص له بابا مستقلا، نذكر منه قوله: "هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة، إذا بُني على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرة بمنزلة رجل، وذلك قولك: هذا مَن أَعْرِفُ مُنطلِقًا، وهذا مَن لا أعرِفُ مُنطلِقًا، أي: هذا الذي علمتُ أني لا أعرفه منطلقا، وهذا ما عندي مَهينًا، و(أعرف) و(لا أعرف) و(عندي) حشوٌ لهما يتمان به، فيصيران اسما كما كان (الذي) لا يتم إلا بحشوه...، وقد أدخلوا في قول من قال إنها نكرة، فقالوا: هل رأيتم شيئا يكون موصوفا لا يُسكَت عليه؟ فقيل لهم: نعم، يا أيها الرجل، (الرجل) وصفٌ لقوله: (يا أيها)، ولا يجوز أن يُسكَت على (يا أيها)، فرُب اسم لا يَحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه، وحتى يَصير وصفُه عندهم كأنه به يتم الاسم، لأنهم إنما جاؤوا بـ(يا أيها) ليَصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام، فلذلك جيء به، وكذلك (مَن) و(ما) إنما يُذْكران لحشوهما ولوصفهما، ولم يُرَد بهما خِلوَين شيء، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو، وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى، فمِن ثَمّ كان الوصف والحشو واحدا.

فالوصف كقولك: مررت بمَن صالحٍ، فـ(صالحٍ) وصفٌ، وإن أردتَ الحشو قلت: مررت بمَن صالحٌ، فيَصيرُ(صالحٌ) خبرًا لشيء مضمر، كأنك قلت: مررتُ بمَن هو صالحٌ،والحشو لا يكون أبدا لـ (مَن) و(ما) إلا وهما معرفة، وذلك من قِبل أن الحشو إذا صار فيهما أشبهتا (الذي)، فكما أن

(الذي) لا يكون إلا معرفة لا يكون (ما) و(مَن) إذا كان الذي بعدهما حشوًا، وهو الصلة، إلا معرفة...، واعلم أنه يقبح أن تقول: هذا مَن منطلِقٌ إذا جعلتَ المنطلق حشوًا أو وصفًا، فإن أطلتَ الكلام فقلت: مَن خيرٌ منك، حسُن في الوصف والحشو، وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلا يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءًا، وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحا، فالوصف بمنزلة الحشوِ المَحْشُوّ، لأنه يَحسن بما بعده كما أن الحشوَ المحشوَّ إنما يتم بما بعده"[33].

وخلاصة ما ذكر سيبويه أنّ الحشو بمعنى الصلة قد يكون ضرورة لازمة لا يتم معنى الكلام إلا بوجوده، وذلك الحشو هو صلة الموصول، إذ لو أننا حذفناه من قولنا: هذا مَن أَعْرِفُ مُنطلِقًا، فقلنا: هذا مَن مُنطلِقًا، لترتب على ذلك ما يأتي:

1. أن يكون (منطلِقًا)-وهو منصوبٌ- نعتًا لـ(مَن)،و(مَن) مرفوعٌ كونه خبرًا لـ(هذا)، والصفة يجب أن تتبع الموصوف.

2. أن يكون (منطلِقًا) حالًا مِن (مَن)، و(مَن) اسمٌ نكرةٌ كون تعريفه لا يتم إلا بذكر صلته، وشرط صاحب الحال أن يكون معرفة.

3. أن يكون (منطلِقًا) خبرًا لـ (هذا)، إن أسقطنا (مَن)، والخبر يجب أن يكون مرفوعا.

ومثله القول في: هذا ما عندي مَهينًا، لو حذفنا الظرف (عندي) فقلنا: هذا ما مهينًا، لوقعنا في تلك المخالفات التي سببها حذف الحشو الذي هو الصلة.

وهكذا يكون وجود بعض صور الحشو ضرورة لازمة لا يمكن الاستغناء عنها.

ومن آثار وجود الحشو في بعض المسائل، أنه يفيد في تقرير الحكم النحوي في المسألة ويميزه عن حكم آخر، كتقرير الحكم بكسر همزة (إنَّ) أو بفتحها في بعض المواضع، إذ يقول النحويون: إنها تكسر وجوبا عندما "تقع في صدر صلة الموصول، بحيث لا يسبقها شيء، نحو: حضر الذي إنه يفيد الناس، ومنه قوله تعالى: {وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ}[34]، فإن وقعت في حشو الصلة فُتحت، نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل"[35].

فمجيء (أنَّ) في حشو الصلة أي: في وسط صلة الموصول أفاد في تقرير الحكم بفتح همزتها، ولو لم تقع في حشو الصلة لتقرر الكسر.

المبحث الثاني:

أثر الحشو في اختلاف الأحكام النحوية وتعدد وجوه الإعراب:

في هذا المبحث سنناقش مدى تأثير الحشو في اختلاف الأحكام النحوية وتعدد وجوه الإعراب في عدد من المسائل النحوية التي ورد فيها الحشو، وقد تم ترتيب الحديث عن هذه المسائل حسب نوع المسألة وموضع ورودها ومناقشتها في أبواب النحو، فهناك مسائل تتعلق بالأفعال وأحكام الجملة، ومسائل تتعلق بالأدوات، وأخرى تتعلق بالعلامات.

أولًا: تأثير الحشو في أحكام الجملة

1. في اجتماع الشرط والقسم

قد تقتضي بعض السياقات أن يجتمع الشرط والقسم في تركيب واحد، فيستأثر أحدهما بالتسلط على الجواب بحسب ترتيب موقعه في التركيب، وفي هذا يقول ابن يعيش: "إذا اجتمع الجزاءُ والقسمُ؛ فأيهما سبق الآخرَ وتَصدّر، كان الجواب له، مثالُ تصدّر الشرط قولك: إن تَقُمْ واللهِ أقُمْ، جزمتَ الجوابَ بحرف الجزاء لتصدُّره، وألغيتَ القسمَ لأنّه حشوٌ، ومثالُ تصدُّر القسم قولك: واللهِ لَئِنْ أتيتَني لأتيتُك، فاللامُ الأُولى موطئةٌ، والثانيةُ جوابُ القسم، واعتمادُ القسم عليه لا عملَ للشرط فيه، يدلّ على ذلك قوله تعالى: {لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ}[36]، الجوابُ للقسم المحذوف، والشرط مُلْغى، بدليل ثبوت النون في الفعل المنفيّ، إذ لو كان جوابًا للشرط لكان مجزومًا، فكانت النون محذوفةً"[37].

غير أنَّ القسمَ يصيرُ حشوًا وإن كان سابقًا للجزاء، وذلك إذا تقدم عليه شيء كالمبتدأ مثلا، وفي هذا يقول ابن يعيش أيضا: "فإنْ تقدمَ القسمَ شيء ثم أتى بعده المجازاة اعتمدَت المجازاةُ

على ذلك الشيء وأُلْغِي القسم، نحوُ قولك: أنا والله إن تأتني آتِك، اعتمد الشرط والجزاء على (أنا)، وصار القسم حشوًا مُلْغى، كأنه ليس في اللفظ، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ والله منطلقٌ، ولو قدّمت القسمَ لزمك أن تأتي باللام، فتقول: والله لَزيد منطلقٌ، فبانَ الفرق أن القسم إذا وقع حشوًا أُلْغي، وكان من قبيل الجمل المعترِضة في الكلام، فـ(أنا) مبتدأ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، والقسم اعتراض بين المبتدأ وخبره لا حكمَ له، فاعرفه"[38].

وواضح أن الحشو من حيث المعنى هو هنا بمعنى العارض أو الفاصل، ومن حيث النوع هو جملة تامة، هي جملة القسم أو جملة الشرط.

ويظهر تأثير وجود الحشو في أمرين:

الأمر الأول: اختلاف إعراب فعل الجواب بناء على ما اعتُبر حشوًا، سواء أكان الشرط أم القسم، إذ يتحول إعراب ذلك الفعل من الجزم إلى الرفع أو العكس.

الأمر الثاني: حذف جملة تامة مما عُدّ حشوًا، وهي جملة جواب الشرط أو جملة جواب القسم، فتكون جملة الشرط أو جملة القسم مذكورةً في التركيب وليس لها جواب.

على أن هذا النوع من الحشو لا يصح أن يجري عليه التعريف الاصطلاحي، فلا يمكن وصفه بالزائد الذي لا طائل تحته، لأنه لا يمكن الاستغناء عنه، ومن ثَمّ لا يصح حذفه، إذ لو حُذف لتغير معنى التركيب، لاسيما في الحالة التي يتصدر فيها القسم ويكون الشرط حشوًا، فهنا لا يجوز حذف الحشو الذي هو جملة الشرط؛ لأن السبب في إنشاء التركيب المبدوء بالقسم في نحو قولك: والله إنْ تَقُمْ لأقومنَّ، هو جملة الحشو، أي: (جملة الشرط)، فأنت لم تُقسم إلا مستندًا على وجود الشرط، إذ لو كانت جملة الشرط غير موجودة ما كنت لتقسم، فبقاء جملة القسم مرهون ببقاء جملة الشرط.

ويختلف الأمر في حال تصدرت جملة الشرط وتلتها جملة القسم، نحو: إن تقمْ واللهِ أقمْ، فبقاء جملة الحشو (القسم) هنا -وإن كانت لها دلالة مهمة، وهي التأكيد على أن جملة الجواب

ستتحقق حتما وليس في تحققها شك بسبب تأكيدها بجملة القسم التي تُعَدُّ حشوًا- ليس في قوة بقاء في الحالة السابقة، ولذلك يجوز حذفه، لأنه إنما جيء به للتأكيد بحسب حالة المستمع، فإن كان المستمع شاكًا فبقاء القسم واجب، وإن لم يكن شاكًّا فلا لزوم لوجوده.

2. في الفعل الناسخ (كان)

الحشو في باب كان معناه (الزيادة ووسط الجملة)، وهو ما تختص به كان من بين أخواتها النواسخ، فقد تأتي أحيانا زائدة في وسط الجملة، كما في قول ابن مالك:

وقدْ تزادُ كان في حشوٍ كما كان أصحَّ علمَ مَن تَقَدما

قال ابن عقيل في شرح بيت الألفية: "(كان) على ثلاثة أقسام، أحدها: الناقصة، والثاني: التامة...والثالث: الزائدة وهي المقصودة بهذا البيت، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين، كالمبتدأ وخبره، نحو: زيدٌ كان قائمٌ، والفعل ومرفوعه، نحو: لم يوجدْ كان مثلُك، والصلة والموصول، نحو: جاء الذي كان أكرمته، والصفة والموصوف، نحو: مررت برجلٍ كان قائمٍ، وهذا يُفهم أيضا من إطلاق قول المصنف: وقد تزاد (كان) في حشوٍ، وإنما تنقاس زيادتها بين (ما) وفعل التعجب، نحو: ما كان أصحَّ علمَ من تقدما، ولا تزاد في غيره إلا سماعا، وقد سُمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه، كقولهم: وَلَدَتْ فاطمةُ بنتُ الخرشبِ الأنماريةُ الكَمْلَةَ مِن بني عبس، لم يوجد كان أفضلُ منهم، وقد سُمع أيضا زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله[39]:

فَكَيْفَ إذا مَرَرْت بِدارِ قومٍ وجِيرانٍ لَنا كانوا كِرامِ"[40]

والنحويون كافةً ذكروا زيادة (كان)، واقتصرنا هنا على ما ذكره ابن عقيل، لوضوح رأيه في هذه المسألة، واتفاقه مع واقع الاستعمال والذائقة اللغوية، فهو يرى أن زيادة (كان) ليس قياسًا إلا في مسألة واحدة، هي زيادتها بين (ما) وفعل التعجب، نحو قولنا: ما كان أَكْرَمَ زيدًا، وماعدا ذلك من المواضع التي ذكر النحاة زيادتها فيها هو أمر خاضع للسماع، وهذا هو أفضل الآراء في هذه المسألة.

فالقول بزيادة (كان) في جملة التعجب هو ما تقبله الذائقة اللغوية، وهو أمر له تبريره من حيث المنطق النحوي، ففعل التعجب هو فعلٌ ماضٍ، ولكن دلالته على الزمن الماضي ليست واضحة كوضوحها في غيره من الأفعال الماضية، ولذلك نجد أن جملة التعجب تستعمل للتعجب من أمر في زمن الحال وفي الزمن الماضي، إلا أن دلالتها على زمن الحال أكثر، فإذا أراد المتكلم أن يتعجب من أمر قد مضى جاء بـ (كان) للدلالة على أن التعجب يقصد به في الزمن الماضي، وكما ذكرنا فإن الذائقة اللغوية لا تمنع من زيادة كان، إذ لا توجد صعوبة في الوقوف على المعنى في قولنا: ما كان أحسنَ زيدًا وهو يلقي خطابه في الحفل يوم أمس؛ وهذا هو ما يقبله العقل والقياس والذوق اللغوي.

أما القول بزيادة (كان) في غير جملة التعجب فلا يخلو من التكلف والتعقيد والتعارض مع المنطق اللغوي، كدخولها بين المبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ كان قائمٌ، يقول النحاة: كان: حشوٌ، أي: زائدة لا تعمل، ولا ندري لماذا أدخلوها وهي زائدة وغير عاملة؟! وما قيمة وجودها في الجملة؟ الجواب: لا شيء، وإن أجابوا فقالوا: إنها للدلالة على أن القيام وقع في الزمن الماضي، فما المانع أن تكون للدلالة على الزمن الماضي، وفي الوقت نفسه تكون عاملة وغير زائدة، فيقال: زيد كان قائمًا؟! لن نجد إجابة لدى النحاة سوى قولهم: قد ورد به السماع.

ومع إيماننا بأهمية السماع واحترامنا له كونه أصلا مهما من أصول التقعيد النحوي، إلا أنه من حقنا أن نتساءل عن طبيعة ذلك السماع وحجمه في الاستعمال اللغوي، وما إذا كان يعتوره خلل ما، كأنْ يكون من الشذوذ والندرة بما لا يصح أن تؤسس عليه قاعدة نحوية، أو أن تكون هناك اعتبارات يمكن حمله عليها بما لا يخل بالمنطق النحوي أو الذوق الاستعمالي، كأن يقتصر السماع على ما ورد في الشعر دون النثر، كون الشعر يقتضي الضرورة التي تجيز فيه ما لا يجوز في النثر.

إن المتأمل في حقيقة هذه المسألة سيجد أن النحويين قد حكموا بسماع زيادة (كان) حشوًا في النثر؛ حملًا على زيادتها سماعًا في الشعر، فقالوا: إنها زائدة في قولنا: زيدٌ كان قائمٌ، مع أنهم قد لا يكونون سمعوا هذه الجملة بلفظها في المنثور من كلام العرب، بل صنعوها صناعةً، معتمدين في ذلك على ما سُمع في الشعر، وهو بيت الفرزدق:

فَكَيفَ إذا مَرَرت بِدارِ قومٍ وجِيرانٍ لَنا كانوا كِرامِ

إذ تعرب كلمة(كرامِ) صفةً لـ(جيرانٍ)، وقالوا: دخلت (كان) حشوًا بين الصفة والموصوف، وعلى هذا الشاهد حملوا تلك الأمثلة المصنوعة.

والحقيقة أن الضرورة الشعرية في هذا البيت تتجلى في أوضح صورها، لكن النحويين تكلفوا المشقة عن عمدٍ، وتركوا محملًا سهلًا ومعقولًا لتوجيه الكَسْر في كلمة(كرامِ) وهو الضرورة الشعرية، فالشاعر اضطُر إلى الكسر لأجل القافية التي تنتهي بها القصيدة، وهي الميم المكسورة، إذ ورد البيت في قصيدة للفرزدق يقول فيها[41]:

أَلَستُمْ عائجينَ بِنا لَعَنَّا نَرى العَرَصاتِ أو أَثَرَ الخيامِ
فقالوا إنْ عَرَضْتَ فَأَغْنِ عَنَّا دُموعاً غَيْرَ رائقةِ السِّجامِ
فكَيفَ إذا مَرَرْت بدارِ قَومٍ وجِيرانٍ لَنا كانوا كرامِ

فسياق الأبيات يشير إلى أن الشاعر يتحدث عن أناس جاورَهم في الزمن الماضي وأنهم كانوا كرامًا، ولكنه كسر الميم لأجل القافية، وتلك ضرورة شعرية يقبلها العقل والمنطق النحوي، وتستسيغها الذائقة اللغوية، وذلك لا يكون إلا في الشعر، وما عداه فهو تكلف المَشقة وتجشم الصعاب.

3- في أفعال القلوب

تأتي أفعال القلوب (ظن وأخواتها) في أول الجملة وفي وسطها وفي آخرها، وقد ذكر النحويون أحكام هذه الأفعال إذا جاءت حشوًا (في وسط الكلمة).

قال ابن يعيش: "وهذه الأفعال لها أحوال ثلاثة: تكون متقدّمة على المبتدأ والخبر، وتكون متوسّطة بينهما، وتكون متأخرة عنهما، فإذا تقدمَت، لم يكن بد من إِعمالها...، فأما إذا توسطَت، أو تأخرَت، فإنه يجوز إلغاؤُها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها، فإذا تقدمت الجملة أو شيء منها، جرت على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك، وصُيّر الفعل في تقدير ظرف له، كأنك قلت: زيدٌ منطلقٌ في ظنّي، مع أن الفعل يضعف عملُه إذا تقدّمه معموله بإبعاده عن الصدر، ألا ترى أن قولك: ضربتُ زيدًا أقوى في العمل من قولك: زيدًا ضربت؛ ولذلك يجوز تقويةُ الفعل بحرف الجرّ إذا تقدّم معموله عليه، فتقول: لزيد ضربت، ولا يحسن ذلك مع تأخُّره، فكذلك إذا قلت: زيدٌ أظن منطلقٌ، يجوز الإعمال والإلغاء، نحو قولك: زيدٌ حَسبتُ منطلقٌ، وزيدًا حسبت منطلقًا، وزيدٌ منطلقٌ حسبت، فإِذا أُلغيَ كان الفعل في تقدير ظرف متعلق بالخبر، كأنك قلت: زيدٌ منطلقٌ في حِسْباني وظنّي، وإذا أُعملتْ كان الفعل في حكم الأفعال المؤثّرة، نحوِ: أبصرتُ وضربتُ وأعطيتُ"[(42)].

وخلاصة القول في أفعال القلوب أنها قد تأتي حشوًا في الكلام، ويترتب على ذلك جواز إعمالها فيما قبلها وفيما بعدها أو إهمالها، ويظهر تأثير الحشو هنا في عدم القطع بحكم واحدٍ، أي: بالإعمال أو بالإهمال، بل يُترك الأمر لتقدير المتكلم واختياره ما يناسب سياق الكلام.

ونرى أن مجيء أفعال القلوب حشوًا في بعض التراكيب النحوية ليس مما يرفضه الاستعمال، فقد تقبله الذائقة اللغوية وتستسيغه، لكونه خاليا من التعقيد والتكلف، ولأن السامع لن يجد صعوبة في الوقوف على المعنى في نحو قولنا: زيدٌ ظننت منطلقًا، زيدا ظننت منطلقًا، زيدٌ ظننت منطلقٌ، وفضلا عن ذلك فإن جواز الإعمال والإهمال يعطي مساحة من

الحرية للمتكلم أو الكاتب، ولا سيما الشاعر، فيسترسل في إنشاء الجملة دون خوف من ارتكاب خطأ في الإعراب.

غير أن هناك صورة من الحشو قد توجد في أفعال القلوب لا يقتصر تأثيرها على جواز الإعمال أو الإهمال فحسب، ولكنها تؤدي إلى إبطال التعليق وإبطال المُعلِّق.

فالتعليق هو إلغاء عمل أفعال القلوب لفظًا لا تقديرًا، ويحدث التعليق بوجود المعلِّق وهو فاصل لفظي يسمى المانع، يأتي بعد الفعل الناسخ فيفصل بينه وبين مفعوليه أو أحدهما، بشرط أن يكون هذا الفاصل مما له الصدارة في الجملة، كأسماء الاستفهام وغيرها.

وفي هذا يقول الأستاذ عباس حسن: "يحدُث التعليق بكل لفظ له الصدارة إذا فصل بين الناسخ ومفعوليه معًا، أو توسط بين المفعولين...، [نحو]: أعلَمُ أمحمودٌ حاضرٌ أم غائبٌ؟ أعلَمُ محمودًا أحاضرٌ هو أم غائبٌ؟ فمتى وقع بعد الناسخ مانع بإحدى الصورتين السالفتين مَنع العملَ الظاهرَ حتمًا، دون العمل التقديريّ (المحليّ) كما رأينا، وأوجب التعليق...، وتقدُّم الناسخ على المانع واجب، وهو مع تقدمه لا يعمل النصب في المانع، ولا فيما بعده، إذ لو عمل فيه أو فيما بعده النصبَ لَفَقَدَ المانعُ صدارته في جملته، وصار حشوًا لا يصلح سببًا للتعليق، ووقوعه حشوًا مع بقاء أثره غير جائز"[(43)].

ويختلف تأثير الحشو هنا عن تأثير مجيء الفعل الناسخ نفسه حشوًا، فكما سبق أن الفعل الناسخ إن كان حشوًا، فإن تأثيره يكون في جواز إعماله أو إهماله، أما مجيء المعلِّق حشوًا -إن جاء كذلك- فنتيجته هي إبطال عمله، وإفساد وظيفته بحيث لا يصلح أن يكون مانعًا من العمل.

ثانيًا: تأثير الحشو في أحكام بعض الأدوات

1. في (إذًا) الناصبة

يُنصب الفعل المضارع بأربع أدوات هي: أنْ، لنْ، كي، وهذه تعمل بلا شروط وبلا خلاف، أما(إذًا) فقد اختلف النحويون في عملها كما اختلفوا في تركيبها أيضًا، والسبب في ذلك حسب رأي

بعض النحويين أن هذه الأداة لما كانت غير مختصة بالدخول على الأفعال، لدخولها أيضا على الأسماء، فقد انحطت رتبتها في العمل عن أخواتها، فاشتُرط في عملها ما لم يُشترط في غيرها، وجاز فيها أن تلغى مع استكمالها الشروط، حتى قيل إنها لا تنصب المضارع بنفسها بل بأنْ مضمرةً بعدها[44].

ومِن أبرز شروط عملها أن تتصدر، فلا تكون حشوًا في الجملة، قال السيرافي: "قال سيبويه في باب(إذًا): ومن ذلك قولك: إنْ تأتِني إذًا آتِك، لأنَّ الفعل معتمد على ما قبل(إذًا)[45]، يريد أنّ (إذًا) إذا كانت في أول الكلام نصبت الفعل، وإن دخلت في حشو الكلام - والفعل الذي بعدها معلَّق بما قبله - أُلغيت، كهذه المسألة التي ذكر، لأن الشرط إذا أتى فهو محتاج إلى جواب، وجوابه فعل مجزوم أو جملة في أولها الفاء، فإذا أدخل (إذًا) على المجزوم وهو جواب الشرط، لم يَجُز أن تعمل فيه، لأنه معلق بالشرط الذي قبله، ومثله: أن تدخل(إذًا) بين الابتداء وخبره، فلا تعمل شيئًا"[46].

ومعنى دخول (إذًا) في حشو الكلام أن تأتي كما قال ابن جني: معترضة[47]، أي: معترضة بين شيئين متلازمين يتطلب أحدهما الآخر وبهما يتم الكلام، فتدخل (إذًا) بينهما اعتراضًا، فتكون حشوًا، أي: زائدة غير عاملة، ويمكن حذفها دون أن يختل المعنى.

"ويكثر وقوعها حشوًا في ثلاثة مواضع:

أ- بين المبتدأ وخبره المفرد أو غير المفرد؛ نحو: الصادقُ -إذًا-محبوبٌ؛ والخبر هنا مفرد، ونحو: أنا -إذًا-أنصرُ المظلومَ، والخبر هنا جملة مضارعية.

ب- بين جملتي الشرط والجواب؛ سواء أكانت أداة الشرط جازمة، أم غير جازمة، نحو: إنْ يكثرْ كلامُك -إذًا-يسأمْ سامعوك، ونحو: إذا أنصفَ الناسُ بعضَهم بعضا -إذًا- يسعدون.

ج- بين القسم وجوابه؛ سواء أكان القسم مذكورا؛ نحو: والله -إذًا-أتركُ عملًا لا أُحسنُه وقولًا لا خير فيه، أو مقدرا؛ نحو: لئن يصنِ المرءُ نفسَه عن مواقف الهوان -إذًا-لا يفقدْ إكبارَ الناس واحترامَهم إياه"[48].

ومما اتُّفِق على إهمالها في الشعر لكونها حشوًا، قول كثير عزة:

لَئِن عادَ لِي عبدُ العزيزِ بمثلِها وأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذًا لا أُقِيلُها[49]

برفع (أقيلُها) وإهمال (إذًا)؛ لأنها وقعت حشوًا بين القسم المقدر وجوابه.

وعلى الرغم من اتفاق النحويين على مجيء(إذًا) حشوًا في الكلام، فإن ذلك لم يمنع من نشوء الخلاف بينهم في التوجيه النحوي لبعض التراكيب النحوية في الاستعمال العربي التي وردت فيها (إذًا) حشوًا، إذ تعددت الآراء في تخريج إعراب تلك التراكيب وتأويل أحكامها، ومن ذلك اختلافهم في قول الشاعر:

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرا إنِّي إذًا أَهْلِكَ أو أَطِيرا[50]

فأكثر النحويين يروُون الفعل (أَهْلِكَ) بالنصب بـ(إذًا)، مع أنها ليست مُصَدَّرة، بل وقعت حشوًا بين اسم إنَّ وخبرها، وحملوا ذلك على الضرورة، أو على حذف الخبر، والتقدير: إني لا أستطيع ذلك أو لا أقدر عليه، ثم استأنف بـ(إذًا)، فنصب الفعل[51].

وهنا نرى مدى الإشكال الذي سببه القول بمجيء (إذًا)حشوًا، فعلى قول النحويين إنها حشو كان الواجب رفع الفعل (أَهْلِكُ)، لأن (إذًا) لم تعمل فيه النصب كونها حشوًا، ويكون الفعل (أَهْلِكُ) هو خبر إنَّ، دون الحاجة إلى تقدير خبر محذوف، فما الذي منعهم من القول بذلك؟ مع أنه يتفق مع قولهم: إن (إذًا) حشوٌ وعملها ملغى، ويتفق أيضًا مع المعنى الظاهر في تركيب الجملة وسياقها!!

لا يوجد سببٌ وجيه لذلك، وما ذكروه من أنها الضرورة لا يستقيم ومفهوم الضرورة وموضعها في هذا البيت، فالضرورة هنا هي ضرورة شعرية وموضعها ليس الفعل (أهلك)، بل الفعل (أطيرا)، نَصَبَه الشاعر ضرورةً كي يوافق نصب (شطيرا).

كان الأمر بسيطًا، والتخريج سهلًا ومعقولا، وهو أن يقال: رُفِعَ الفعلُ (أَهْلِكُ) لأنَّ (إذًا) جاءت حشوًا ولم تتصدر، ونُصِبَ الفعل (أطيرا) للضرورة الشعرية.

ولعل أبا الحسن الأشموني كان أَمْيَلَ إلى هذا التخريج السهل، إذ روى هذا البيت، برفع الفعل(أَهْلِكُ)، ولا أدري إن كان ذلك مِن صُنعه هو، أم من صُنْع المحقق.

لكن النحويين لم يأخذوا بهذا التخريج المنطقي السهل، بل ذهبوا بعيدًا في التأويل والتخريج، فقدَّروا خبرًا مُضمَرًا لم يكن هو مراد الشاعر، وفي الوقت نفسه حكموا بالضرورة، وفي هذا خللٌ من وجهين:

الوجه الأول: عند حمل النصب على الضرورة يكون الخلل في جعل الفعل (أَهْلِكَ) منصوبًا بالتبعية للفعل(أطيرا) الذي نُصِبَ للضرورة، كونه موضعَها، وصورة الخلل هنا أنَّ الضرورة موضعها فعلٌ واحدٌ هو الفعل(أطيرا)، ولكنها عملت في الفعلين معًا!! فهل الضرورة عاملٌ؟ وهل هي تعمل عملين؟ وهل تعمل فيما قبلها؟!كل هذه الأسئلة يمكن طرحها على هذا التخريج (النصب للضرورة).

الوجه الثاني: عند حمل النصب على الاستئناف وتقدير خبر إنَّ محذوفًا، يكون الخلل في نفي وجود الضرورة، إذ إنَّ نَصْبَ الفعلين (أهلكَ أو أطيرا) سيكون بـ(إذًا) نفسِها، نَصَبَت الفعل الأول لأنها تصدرته فعملت فيه، ونصبت الفعل الثاني بالتبعية عطفًا على الأول، وصورة الخلل هنا، هي نفي وجود الضرورة، وانعدام تأثيرها، مع كونها واقعًا لا يمكن إنكاره.

ويمكن لنحوي أن يقول: نعم، انتصب الفعل الأول (أهلكَ) بـ(إذًا)، على الاستئناف، وانتصب الفعل الثاني(أطيرا) بالعطف على الأول أو بالضرورة، وهنا سندخل في متاهة أخرى إن أردنا النظر في أي العاملين أولى بالعمل في الفعل (أطيرا)، ألتبعية أم الضرورة؟ وأيهما أقوى عملًا من الآخر؟

وهكذا يظهر لنا مدى التأثير الذي يحدثه الحشو في اختلاف التأويل النحوي وتخريج وجوه الإعراب في بعض التراكيب النحوية.

2. في الحرف (لا)

تأتي (لا) في الكلام على أوجه، منها الزائدة للتوكيد، قال سيبويه: "وأما (لا) فتكون كـ (ما) في التوكيد واللغو، قال الله عز وجل: {لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ}[52]، أي، لأنْ يَعلم"[53]، وقال ابن هشام: "لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده نحو: {ما مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِي}[54] {ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ}[55]، ويوضحه الآية الأخرى: {ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ}[56]،...وقوله[57]:

ويُلْحِينَنِي في اللَّهْوِ أنْ لاأُحِبَّهُ وللَّهْوِ داعٍ دائبٌ غَيرُ غافِلِ

وقوله[58]:

أَبَى جُودُهُ لا البُخْلَ واسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِنْ فَتًى لا يَمْنَعُ الجُودَ قاتِلَهْ

وذلك في رواية من نصب البخل، فأما من خفض فـ (لا) حينئذ اسم مضاف لأنه أريد به اللفظ...وقيل: هي غير زائدة أيضا في رواية النصب، وذلك على أن تُجعلَ اسما مفعولا والبخلَ بدلا منها"[59]، وخلاصة القول في وجه النصب في البيت: أن (لا) فيه زائدة، وأنه عند العرب على تقدير: "أَبَى جودُه البخلَ، وجعلوا لا حشوًا"[60].

وواضح أن الحشو في قول ابن هشام هو بمعنى الزيادة، وقد اشترط في زيادة(لا) شروطًا، أبرزها ألا تكون في صدر الكلام بل في وسطه، كما مر في الأمثلة السابقة.

ويظهر تأثير مجيء (لا) حشوًا في أمرين:

الأول: امتناعها عن العمل، فلا هي عاملة عمل ليس ولا عمل إنَّ.

الثاني: ذهاب معناها، فلا هي نافية ولا هي ناهية، ولذلك سميت حشوًا، أي: زائدة، ومع ذلك فإنها تفيد تقوية الكلام وتأكيده.

غير أن كثيرًا من العلماء يرفضون القول بمجيء (لا) حشوًا في آيات القرآن الكريم، وفي هذا يقول الشريف المرتضى: "قد أنكر كثير من أهل العربية زيادة (لا) في مثل هذا الموضع، وضعّفوه وحملوا قوله: (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) على أنه خارج على المعنى؛ والمراد به: ما دعاك إلى ألّا تسجد! ومن أمرك بألّا تسجد! لأن من مُنع من شيء فقد دُعِي إلى ألّا يفعل"[61].

ووافقه في هذا الفخر الرازي، قال: "وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ الْحُكْمَ بِأَنَّ كَلِمَةً مِن كِتَابِ اللَّهِ لَغْوٌ لَا فَائِدَةَ فِيهَا مُشْكِلٌ صَعْبٌ، وَعَلَى هَذَا القوْلِ فَفِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ وَجْهَانِ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَيُّ شَيْءٍ مَنَعَكَ عَنْ تَرْكِ السُّجُودِ؟ وَيَكُونُ هَذَا الِاسْتِفْهَامُ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ مَا مَنَعَكَ عَنْ تَرْكِ السُّجُودِ؟...، الثَّانِي: ذَكَرَ اللَّهُ الْمَنْعَ وَأَرَادَ الدَّاعِيَ فَكَأَنَّهُ قال: ما دعاك إِلَى أَنْ لَا تَسْجُدَ"[62]، أي: ما الذي صَرفك عن السجود، "والصَّارفُ عن الشَّيءِ داعٍ إلى تَركهِ، فهما مشتركان في كونهما من أسبابِ عدمِ الفعل، فتكون (لا) على هذا الوجه غيرَ زائدةٍ...، والحملُ على أن التَّقديرَ: ما منعك في ألّا تسجد؛ مع إبقاءِ المنع على أَصلِه وعدم زيادتها أَوْلَى؛ لأَن حذفَ حرفِ الجرّ مع (أنْ) كثيرٌ"[63].

ومن العلماء من جمع بين القولين، أي: جعل (لا) في الآية الكريمة زائدة، ولكن زيادتها لا يمكن الاستغناء عنها لاعتبارات عديدة، ومن هؤلاء العلماء الدكتور فاضل السامرائي، فقد ذكر في كتابه معاني النحو أن (لا) في هذه الآية زائدة، لأنّ "المعنى: ما منعك أن تسجد؟ وإلّا كان إبليس ساجدًا ويكون محاسبا على سجوده، لأنه سيكون المعنى: ما منعك من عدم السجود؟ أي لم

سجدت؟ في حين أن المعنى هو: ما منعك من السجود، أي: لِمَ لَمْ تسجد؟ يدل على ذلك قوله تعالى في سورة (ص): {قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي} من دون (لا)، فزيدت (لا) في الأعراف توكيدا، ولم تزد في (ص)، وذلك أن المقام يقتضي أن يكون كلٌ في موضعه، وسياق كلٍ من القصتين يوضح ذلك"[64].

وقد عرض السامرائي أسبابا كثيرة لزيادة (لا) في سورة الأعراف وعدم زيادتها في سورة (ص)، ومن تلك الأسباب:

- أن الآية في الأعراف بدأت بتوكيد ولم تبدأ بتوكيد في (ص)، وأن المؤكدات في قصة الأعراف أكثر فناسب ذلك المجيء بـ (لا) الزائدة المؤكدة.

- مقام السخط والغضب في قصة الأعراف أكبر، فناسب ذلك الزيادة في التوكيد والغلظة في القول، وليس كذلك في سورة (ص).

- أن القصة في الأعراف أطول مما هي في ص، فناسب ذلك زياد (لا) أيضا فيها دون (ص).

- أن سورة الأعراف تبدأ بـ(المص) فناسب زيادة (لا) وهي لام وألف مع السورة التي تبدأ بألف ولام، دون التي لم تبدأ بهما.

- كثرة ورود لفظ السجود ومشتقاته في سورة الأعراف، حيث وردت فيها تسع مرات بخلاف سورة ص، فإنها لم تذكر إلا ثلاث مرات، فحَسُن لذلك تأكيد السجود في الأعراف دون (ص)، والله أعلم [65].

3- في الحرف (ما)

تأتي (ما) على عدة معان، فتكون موصولة واستفهامية ونافية ومصدرية، وقد تأتي حشوًا، أي زائدة في الكلام لا تؤثر في بناء الجملة، وتكون خالية من معاني النفي أو الاستفهام وغير ذلك من المعاني، وتكون فائدتها تقوية الكلام وتوكيده، نحو قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ}[66]، أي: فبرحمةٍ، وقوله تعالى: {قَالَ عَمَّا قَلِيْلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِيْنَ}[67]، أي: عن قليل[68].

ويظهر أن تأثير الحشو ههنا هو من ناحية المعنى، وهو ما تفيده (ما) من تقوية الكلام وتوكيده، أما من ناحية العمل فلا تأثير لحشو(ما)، فهي لم تكفَّ العامل عن العمل، فقد تسلط حرف الجر على الاسم فعمل فيه الجر ولم تمنعه (ما)، وهذ النوع من الحشو يمكن حذفه حتى وإن كان في حذفه زوال الفائدة، وهي التوكيد وتقوية الكلام، وقد جاز الحذف لأن الفائدة هي فائدة إضافية زائدة على المعنى الأصلي، وهذا بخلاف ما إذا كانت (ما) تفيد النفي، فإنها قد تأتي حشوًا ولا يخل حذفها ببناء الجملة لكنه يخل بمعناها العام المقتضي وجودها وهو النفي المقصود من إنشاء الجملة، ولذلك قالوا بامتناع تقديم المفعول على (ما) النافية في نحو: ما ضربت زيدًا، فلا يقال: زيدًا ما ضربت؛ لأن (ما) ستكون حشوًا زائدًا لا معنى له، إذ ستفقد النفي الذي جيء بها لأجله وستكون الجملة بعد الحذف: زيدًا ضربت، وهي جملة صحيحة من حيث التركيب لكنها تفيد الإثبات، خلافا لما تفيده الجملة الأصلية: ما ضربت زيدًا، وهو قصد النفي.

وهذا هو معنى قول ابن هشام: إن "علة امتناع تقديم المفعول على (ما) النافية، في نحو: ما ضربت زيدًا، فإنه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع (ما) النافية حشوًا"[69]، أي: كأنك قلت: ضربت ما زيدًا.

ويتدرج تأثير اعتبار(ما) حشوًا من فوات المعنى دون غيره على نحو ما مر إلى التأثير في اختلاف العامل النحوي وتنوع العمل، ويظهر ذلك فيما نسبه الخليل إلى مذهب تميم في روايتهم بيت النابغة:

قالتْ ألَا لَيتَما هذا الحَمَامُ لَنا إلى حَمَاماتِنا أو نِصْفُهُ فَقَدِ[70]

قال: "يرفعون الحمام، لأنهم يجعلون (هذا) مبتدأ، والحمام خبره، ولا يُعملون ليت، ومَن نصَب الحمَام أراد العمل لـ(ليت)، وأراد: ليت الحمامَ لنا، وجعل (ما وهذا) ههنا حشوًا...، وعلى هذا يقرؤون في سورة البقرة: {إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوْضَةً فَمَا فَوْقَهَا}[71] بالرفع، على معنى ابتداء وخبره، ومن قرأ (ما بَعُوضَةً) جعل (ما) حشوًا وصلة، على معنى: أن يضربَ مثلًا بعوضةً"[72].

فاعتبار (ما) و(هذا) حشوًا في البيت الشعري أدى إلى اختلاف في العمل والعامل، أي: أدى إلى نصب (الحمام) بِليت، وهو ما لم يكن لو لم تُعَدُّ (ما) حشوًا، إذ سيكون العملُ رَفْعَ الحمام، والعامل(هذا)، أي: مبتدأ وخبره.

وفي الآية الكريمة تسبب اعتبار (ما) حشوًا في نصب(بَعُوضةً)، ولو لم تعتبر(ما) حشوًا لكانت(بَعُوضَةٌ) بالرفع، كونها خبرا لـ(ما).

ومثل ذلك يقال في إعراب الاسم الواقع بعد (لاسيما) في مثل قولنا: أُحِبُّ الأصدقاء لاسيما زيدٌ أو زيدًا أو زيدٍ، فمن جعل (سيما) كلمتين هما (سيَّ) و(ما) باعتبار ما موصولة أو نكرة تامة رفع ما بعدها أو نصبه، ومن جعلها كلمة واحدة هي (سيَّ) واعتبار ما حشوا جر ما بعدها[73].

ومع أن تأثير اعتبار (ما) حشوًا في (لاسيما) لا فائدة منه سوى اختلاف إعراب الاسم بعدها من رفعٍ إلى جرٍّ، ولا يتجاوزه إلى توكيد الكلام وتقوية المعنى، فإنه من حيث اختلاف الإعراب قد يعين الشاعر في اختيار القافية وتجاوز الوقوع في الضرورة، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

مَلِيحُ التَّرْكِ لاسِيَّما الخِطَابِي عَلَيهِ الشَّيْخُ يُعْذَرُ لِلتَّصابِي[74]

فاعتبار(ما) حشوًا أتاح للشاعر جرَّ عروض البيت (الخطابي)، وعلى أساسه اختار قافية الباء المكسورة التي تناسب مقام الوصف والحديث عن الغزل.

4- في حرف(الواو)

ذهب الكوفيون والأخفش وتبعهم ابن مالك إلى أن الواو قد تكون زائدة[75]، وأسموها واو الحشو والإقحام، ومثلوا لها بقول الله عز و جل: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ}[76]، قالوا: "معناه: يصدون، والواو فيه واو إقحام، ومثله: {وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ}[77]، معناه: آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء، ولا موضع للواو ههنا إلا أنها أُدخلت

حشوًا، ومثله قول الله عز وجل: {فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا}[78]، معناه: ناديناه، والواو حشو، ومنه قول امرئ القيس:

فَلَمَّا أَجَزْنا ساحةَ الحَيِّ وانْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذي حِقافٍ عَقَنْقَلِ[79]

معناه: لما أجزنا ساحة الحي انتحى، فأدخل الواو حشوًا وإقحاما"[80].

ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تزاد، لأنها في الأصل حرف وُضِعَ لمعنى؛ فلا يجوز أن يُحكم بزيادته مهما أمكن، وتأولوا هذه الآيات ونحوها على حذف الجواب[81].

فقالوا: إن الجواب في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ} محذوف، والتقدير: إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله هلكوا، أو معذبون[82].

ويرى بعض البصريين أن الواو في الآية ليست زائدة وفي الوقت نفسه ليست عاطفة نظرا لاختلاف الفعلين في الزّمان، إذ لا يجوز عندهم عطف المضارع على الماضي، فلا يقال: قام زيد ويقعد، ولا: يقعد زيد وقام؛ لتباين وجودهما، ولذلك قالوا إن الواو في قوله: (وَيَصُدُّونَ) هي واو الحال[83].

وكذلك في قوله تعالى: {فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ}، حُذف جواب الشرط في الآية والتقدير: فلما أسلما وتله للجبين وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا أدرَكَ ثوابنا، أو ظهر صبرُهما، فالواو في (وتلّه) و(ناديناه) حرف عطف، والجملتان معطوفتان على الجملة الأولى (فلما أسلما)، وجملة الجواب محذوفة، وتقديرها: أدرَكَ ثوابنا، أو ظهر صبرُهما[84].

وفي قوله تعالى: {وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ}، قال العكبري: "دَخَلَتِ الْوَاوُ عَلَى الصِّفَةِ، كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ وَالْعَالِمِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ حَالًا، أَيِ: الْفُرْقَانَ مُضِيئًا "[85]، "والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف للدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر[86].

وكذلك الواو في البيت الشعري هي أيضًا عاطفة، وليست زائدة، والجواب محذوف، والتقدير: فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بِنا بطنُ خبتٍ ذي حِقافٍ عقنقلِ خَلَوْنَا ونعمنا[87].

وهكذا يظهر مدى تأثير القول بالحشو في حروف المعاني، فالمنكرون للحشو ينظرون إلى أصل وضع الحرف، وأنه إنما وضع لمعنى، فلا وجه للقول بمجيئه زيادة وحشوًا، بل يُنظر إلى ما دل عليه ذلك الحرف من خلال التقدير والتأويل، والمثبتون للحشو ينظرون إلى ظاهر المعنى ووضوحه في سياق النص، وعدم الحاجة إلى تقدير محذوف.

ثالثا: تأثير الحشو في أحكام العلامات

1. في علامة التأنيث

من أبرز مسائل الحشو المتعلقة بعلامة التأنيث ما ذكره النحويون من أنَّ هذه العلامة لا تكون حشوًا في الكلمة، أي لا تكون في وسطها، وعلة ذلك أن التأنيث في الفكر النحوي فرعٌ والتذكير أصلٌ، والفرع يجب أن يتبع الأصل ويلحق به، فيكون في طرفه أو في آخره، ولذلك جعلوا للتأنيث علامة تلحق الاسم في آخره.

وعلى هذا ضعَّفَ النحويون قول الجرمي إن التاء في (كلتا) زائدة للتأنيث، قالوا: "لإنَّ تاء التأنيث لا تقع حشوًا ولا بعد ساكن غير الألف"[88].

واستنادا إلى هذه القاعدة علل ابن جني قلب ألف التأنيث الممدودة واوًا، عند النسب في نحو: صحراء وصحراوي وحمراء وحمراوي، "لئلا تقع علامة التأنيث حشوًا"[89].

ويؤكد ابن جني هذا الأمر في سياق حديثه عن أن التاء هي محل الإعراب في الاسم (مسلمات) لو تسمى به رجلٌ، وأنه لا يلزم المجيء بنون لاحقة للتاء لتكون محلًا للإعراب قياسًا على محله في نون (مسلمين) لو تسمى به رجل أو امرأة، قال: "هذا قياس مرفوض، لما يؤدي إليه من الذهاب عن الأصول، وذلك أنك لو تكلفت ذلك فقلت هذا مسلماتنُ، فجعلت النون حرف

الإعراب لصارت التاء التي هي علم التأنيث حشوًا في الكلمة، ومحال أن يقع علم التأنيث إلا آخرا طرفا، ولهذا قال أصحابنا: إن من قال في الإضافة إلى دنيا: دنياوي، فإن الألف في دنياوي ليست الألف التي في دنيا، وذلك أنه لما آثر في الإضافة مد الكلمة زاد قبل الألف التي في دنيا ألفا أخرى، فالتقت ألفان، فوجب تحريك الآخرة، فانقلبت في التقدير همزة، وإن لم يخرج ذلك إلى اللفظ، فصار التقدير: دنياء، ثم نسب إليها فقال: دنياوي، كما تقول في حمراء: حمراوي، وإنما زاد الألف قبل ألف دنيا وجعل ألف دنيا آخرا طرفا منقلبة همزة لئلا يقع علم التأنيث حشوًا، فاعرف ذلك، فإن له نظائر في كلام العرب، وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب بما ذكرناه على من قال: هذا مسلمينُ، فجعل النون حرف الإعراب ولزم الياء قبلها البتة، أن يقول في المؤنث: هذا مسلماتُ، فيوافق الذين يقولون: هذا مسلمونُ، لما ذكرناه من كراهيتهم مصير علم التأنيث حشوًا في مسلماتنُ، لو تكلفه متكلف"[90].

ومن غرائب تأثير الحشو وطرائفه في هذه المسألة ما ذكره ناظر الجيش في ترخيم المنادى، نحو: (يا طَلْحَ) مرخم طلحة، في لغة من ينتظر، قال: "يجوز لك إذا رخمت على لغة من نوى الرد أن تقحم التاء وتفتحها، فتقول: يا طلحةَ، إلّا أن ذلك ضعيف لا يجيء إلّا في الشعر، وإنما ضعف لما يلزم فيه من كمال الاسم في اللفظ في حال الترخيم، وباب المرخم أن يكون محذوف الآخِر.

واختلف الناس في إقحام هذه التاء، فمنهم من زعم أنها أقحمت ساكنة بين الحاء وحركتها؛ لأن الحركة بعد الحرف، فلما أُقحمت بينهما تحركت بحركة الحاء، وفُتحت الحاء بسبب تاء التأنيث، والذي دعا أرباب هذا المذهب أن التاء أُقحمت بين الحاء وحركتها كون الاسم مفتوح الآخر، فدل ذلك على أنه مرخم، ولا يُتصور بقاؤه على الترخيم عندهم إلّا بأن يعتقدوا أن هذه التاء دخلت حشوًا؛ إذ لو قُدِّر أنها دخلت بعد الحاء وحركتها كان الاسم قد كَمُلَ ووجب بناؤه على الضم"[91].

وليس خافيًا ما في هذا القول من التكلف والتعقيد، والتصور القائم على التوهم والخيال بعيدًا عن الواقع اللغوي.

فإذا كنا قصدنا ترخيم الاسم المؤنث (طلحة)، وذلك لا يتم إلا بحذف التاء، فنقول: يا طَلْحَ، فما الحاجة إلى إقحامها مرة ثانية على الاسم وهو في حال الترخيم؟ وكيف يمكننا تصور أن المنادى مرخم في قولنا: يا طَلْحَةَ؟ وحتى لو قيل: إن ذلك يكون لضرورة شعرية، فما الداعي للقول إن الاسم مرخم؟ فهل الترخيم واجب لكل اسم منادى؟ ولماذا لا تحمل الضرورة على وجهها القريب، بأن يقال: الأصل في (يا طَلْحَةَ) البناء على الضم، لأنه مفرد علم، ولكن التاء فتحت لضرورة القافية، هذا ما يقبله منطق اللغة، أما قولهم إنها أقحمت ساكنة، ولم تقحم على آخر الاسم، بل وضعت في مكان هو بين الحاء وحركتها الفتحة، أي: بُوعِدَ بين الحاء وحركته لإيجاد مسافة بينهما تحل فيه التاء!! ولأن التاء ساكنة فقد أخذت حركة الحاء(الفتحة)، فصارت الحاء بدون حركة، ثم مرة ثانية تحركت الحاء بحركة التاء التي كانت في الأصل حركة الحاء!!! يا لهذا المنطق العجيب والخيال الغريب الذي لا أصل له في واقع اللغة، ولا مبرر له سوى القول إن التاء دخلت حشوًا كون الاسم مرخمًا، وهو تبرير بعيد ومعقد وموغل في الالتواء والخفاء، وقد أسلفنا القول إن الأمر محمول على الضرورة الشعرية.

ومثل هذا الإغراب في التصور والخيال الذي نتج عن قضية الحشو، نجد الحشو أيضًا سببًا في تناقض الأحكام في الكثير من المسائل، نجد ذلك مثلا في قول النحويين إن بناء (أحد عشر وثلاثة عشر) ونحوهما من الأعداد المركبة إنما هو بسبب كون العدد المركب قد صار اسمًا واحدا، حتى قيل إنّ حركة التاء في ثلاثة عشر هي حركة بِنْيَة وليست حركة بناء، وذلك لشدة اتصال الاسمين . أي: لشدة اتصال الثلاثة بالعشرة حتى صارت راء (عشر) هي آخرهما معًا، فاستحقت لذلك أن تكون موضع حركة البناء[92].

لكن النحويين لم يقفوا عند هذا الحكم ويثبتوا عليه، بل طعنوا فيه ونقضوه، وذلك عندما نظروا إلى أن التاء في (ثلاثة) هي تاء تأنيث، وقد صارت في وسط الاسم المركب (ثلاثة عشر) فأصبحت بعضًا من الاسم المتصل بعضه ببعض اتصالا شديدا، وتاء التأنيث عندهم لا تقع حشوًا، أي: لا تقع في وسط الكلمة، ولكي يخرجوا من هذه المعضلة قالوا: إن (ثلاثة عشر) وإن كان اسما واحدا مركبا متصلا بعضه ببعض وآخره هو حرف الراء، لكنه على نية العطف، "لأنهما في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما"[93]!! وهذا هو التناقض بعينه، نقضوا بِنِيَّةِ العطف ما ذهبوا إليه سابقًا من شدة اتصال الاسم المركب حتى صار اسمًا واحدًا، تم لأجله البناء، وعُدَّت حركة التاء فيه حركة بنية لا حركة بناء.

وهكذا يظهر مدى تأثير ظاهرة الحشو في اختلاف الأحكام النحوية وتضاربها.

2- في علامات الإعراب

تؤدي الحركة الإعرابية دورا مهما في الكلام العربي، وهو بيان المعاني والمقاصد التي أرادها المتكلم، فالإعراب جيء به لمعنى وليس أمرًا زائدًا، ولذلك فليس المراد بالحشو هنا أن الحركة الإعرابية تكون حشوًا بمعنى زائدة، بل يقصد به معنى (الوسط)، أي: حروف وسط الكلمة، فالإعراب لا يكون في وسط الكلمة، بل في آخرها؛ لأنه يحمل معنى ودلالة.

غير أن نحاة الكوفة قد ذهبوا في بعض أقوالهم إلى أن حركة الإعراب قد تأتي في وسط الكلمة، وذلك قولهم: إن الأسماء الخمسة تعرب بالحركات، سواء كانت مفردة أم متصلة بالواو والياء والألف[94]، ومعنى هذا أن الخبر في قولنا: هذا أبُو زيد، مرفوع وعلامة رفعه الضمة التي على الباء، والباء ليست في آخر الاسم، بل هي في حشوه (وسطه)، فصارت الضمة (حركة الإعراب) حشوًا، أي: في وسط الكلمة.

وقد رد عليهم أبو البركات الأنباري بقوله: "أما قولهم إن هذه الحركات تكون حركات إعراب في حال الإفراد فكذلك في حال الإضافة، قلنا هذا فاسد، لأن حرف الإعراب في حال الإفراد هو الباء، لأن اللام التي هي الواو من (أبو) لمّا حذفت من آخر الكلمة صارت العين التي هي الباء بمنزلة اللام في كونها آخر الكلمة، فكانت الحركات عليها حركات إعراب، فأما في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة، لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات، ردوا اللام في الإضافة، ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف، توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات على الباء في حال الإضافة حركات إعراب، لأن حركات الإعراب لا تكون في حشو الكلمة، وصار هذا بمنزلة تاء التأنيث إذا اتصلت ببناء الاسم، نحو: قائم وقائمة، فإنها تصير حرف الإعراب، لأنها صارت آخر الكلمة، وتخرج ما قبلها عن تلك الصفة، لأنه قد صار بمنزلة حشو الكلمة، فكذلك ههنا، بل وأولى، فإن تاء التأنيث زائدة على بناء الاسم وليست أصلية، وحرف العلة ههنا أصلي في بناء الاسم وليس زائدا، وإذا تُرك ما قبل الزائد حشوًا فلَأنْ يُترك ما قبل الأصلي حشوًا كان ذلك من طريق أَولى"[95].

ويظهر من كلام أبي البركات انتصاره لمذهب البصريين، فهم ينكرون مجيء الإعراب في وسط الكلمة مطلقًا، غير أنه قد وُجد عند غيرهم من النحويين ما ينقض هذا الإطلاق، وذلك ما ذكره السيوطي في إعراب العدد المركب من الاثنين والعشرة، قال: "وكذا اثنا عشر واثني عشر، فإن الإعراب فيهما في حشو الكلام...، لأن الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف إليه".

والظاهر في هذه المسألة أنه إن كان الإعراب أصليًا، أي: بالحركات، فإنه لا يكون في وسط الكلمة، والإعراب بالحركات هو أصل، وما ينوب عن الحركات يعد فرعا، وهو الحروف، وحكم الأصل في هذه المسألة لا ينطبق على حكم الفرع، فإذا كانت الحركات الإعرابية مما يصعب

تصوره في وسط الكلمة، لكونها تحمل معنى تامًا وحقها أن تكون في آخر الكلمة، كي تتمكن من حمل ما تحمله من معنى، وكي لا تختلط بحركات الصيغة، فليس بالضرورة أن يكون ذلك هو حال العلامات الفرعية، والواقع اللغوي يشهد بذلك، فالمثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء، نقول: هذان طالبان وهؤلاء معلمون، ورأيت الطالبَين ورأيت المعلمِين، فهذه الحروف هي علامات الإعراب مثلها مثل الضمة والفتحة والكسرة، ولكنها ليست في آخر الكلمة بل في وسطها.

وفضلا عن ذلك ما نراه في إعراب (اثنا عشر واثني عشر)، فإنَّ حرف الإعراب قد جاء في وسط الكلمة، على اعتبار أن الاثنين مع العشرة قد صارا اسمًا واحدًا، على نحو ما صار في أحد عشر إلى تسعة عشر.

3- في تنوين الاسم المضاف

من المعلوم أن التنوين هو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظًا لا خطًا، وهذه النون تعد زائدة على بنية الاسم؛ لأنها تشير إلى معنى آخر يحمله الاسم المنون، وهذه الزيادة بشقيها اللفظي والمعنوي تمنع تحقق الإضافة لفظًا ومعنى، أي: تمنع أن يصير المضاف مع المضاف إليه اسمًا واحدًا، لدخول شيء أجنبي بينهما ذي لفظٍ ودلالة.

والتنوين بما له من صور لفظية ودلالة معنوية، يجب أن يكون ذا هيئة مستقلة، فيكون موضعه في آخر الكلمة لا في وسطها، وباعتبار أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الاسم الواحد، فإن الحرف الأخير من الاسم المضاف صار كالحرف الوسط من الكلمة، وهو مالا يصح أن يكون موضعًا للتنوين، ولذلك يسقط التنوين من الاسم المضاف، " لأنه لا يكون حشو الكلمة "[96]، أي: لا يكون موضعه في وسط الكلمة بل في آخرها.

4-في تعريف العشرة المركبة

يسهل استعمال الأعداد المركبة من واحد إلى عشرة، كونها مفردة، فإذا زاد العدد فوق العشرة صار في استعماله ثقل، إذ سيقال: واحدٌ وعشرة، ستةٌ وعشرة، بلفظ العدد الأول منونًا وتكرار حرف العطف، ولتجاوز هذا الثقل أُسقط التنوين وحرف العطف، ورُكِّب العددان فصارا اسمًا واحدًا يسهل التلفظ به، فيقال: أحد عشر، خمسة عشر، تسعة عشر.

وقد خُص هذا التركيب بأحكام عند التعريف والإعراب، فعند التعريف يقول النحاة: "إذا أردت أن تُعرف أحد عشر إلى تسعة عشر، أدخلت الألف واللام في الاسم الأول، فقلت: جاءني الأحد عشر رجلا، وبعض النحويين يجيز أن يدخل الألف واللام في الأسماء الثلاثة، فيقول: عندي الخمسة العشر الدرهم، وهو قول بيّن الفساد، وإنما وجب ما ذكرنا، لأن العشرة قد صارت في حشو ما قبلها، والألف واللام إنما وجب أن تدخل على أول الأسماء فتُعرفها، ولا تدخل في حشوها، فلذلك لم يجز إدخالها على عشر"[97].

ويتضح هنا أنَّ علة حذف أل التعريف تختلف عن علة حذف التنوين، فعلة حذف التنوين أنه لا يصلح أن يأتي في موضع يكون هو حشوًا فيه، فهو يحذف بسبب خصوصية موضعه هو، وليس بسبب أن الكلمة التي اتصل بها كانت حشوًا، في حين نجد أن علة حذف أل التعريف هي مجيؤها في كلمة وهذه الكلمة وقعت هي نفسها حشوًا، فسقطت منها أل التعريف لهذه العلة، ويوضح هذا أن أل التعريف لا تحذف من العشرة في قولنا: حضر العشرة، لأن العشرة هنا ليست حشوًا.

5- في إعراب تابع المنادى المضاف

قد تتكرر جملة نداء الاسم المضاف فيقال: يا زيدَ الخيرِ يا زيدَ الخيرِ، وللتخفيف والاختصار يحذف المضاف إليه الأول وياء النداء الثانية، فيقال: يا زيدَ زيدَ الخيرِ، وهذا هو الأصل

في هذا التركيب، غير أن النحاة نظروا إلى هذا التركيب دون اعتبار لأصله قبل الحذف منه، فأشكل عليهم إعراب زيد الأولى والثانية، فبعضهم يجعل الاسم الأول مبنيا على الضم كونه غير مضاف وينصب الثاني لإضافته، وبعضهم ينصب الأول على الإضافة وينصب الثاني على التبعية أو يعتبره حشوًا، ففي نحو: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي، قال الوراق: "فيه وجهان: أحدهما اختاره المبرد[98]، وهو أن يكون الأول مضافا إلى عدي، كإضافة الثاني إليه ثم حذفه، فبقي منصوبا على نية الإضافة، وأما في قول سيبويه[99] فيُجعل الاسم الأول هو المضاف إلى عدي، لاعتماد الكلام عليه، ويصير (تيم) الثاني حشو الكلام، فكأنه مع الأول مضاف إلى الثاني، وانتصب الثاني بوجود لفظ الإضافة فيه، والأول مضاف في الحقيقة"[100].

والحشو هنا يجوز أن يكون بمعنى الوسط ويجوز أن يكون بمعنى الزائد، وتأثير الحشو في هذه المسألة ظاهر في قول سيبويه: إن الاسم الأول هو المضاف في الحقيقة، لأنه المقصود بالنداء وبنسبته إلى عدي، ويصبح الاسم الثاني زائدا، لكونه غير مقصود بالنداء، وغير مقصود بالإضافة إلى عدي، فيكون منصوبا لكونه مجاورا المضاف إليه لا لكونه مضافا في الحقيقة، وواضح هنا أن مجيء الاسم الثاني حشوًا هو سبب الإشكال في توجيه نصبه، الأمر الذي جعل سيبويه ينصبه على الجوار، ومع ما في هذا التوجيه من بُعد وتكلف فإنه يؤدي إلى ارتكاب محذور وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فعلى رأي سيبويه لدينا مضاف إليه واحد في جملة: يا تيم تيم عدي، والمضاف الحقيقي هو تيم الأول وقد فُصل بينه وبين المضاف إليه بتيم الثاني، وكان يغني عن كل هذا أن يقال: إن الاسم الأول مبني على الضم لكونه غير مضاف والثاني منصوب لكونه مضافا، أو أن الأول منصوب وهو مضاف إلى عدي المحذوف اختصارا لدلالة عدي الثاني عليه، بل يمكن لتجنب هذا الإشكال أن يُحمل نصب الاسم الثاني على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: أعني، وهو تخريج غير بعيد.

6- في بناء العدد المركب

ومن غريب الأحكام النحوية المترتبة على قضية الحشو ما أورده الصبان في تعليقه على قول الأشموني: إن العددين إذا رُكِّبا بُنيا، كما في أحدَ عشرَ ونحوه، قال: "وظاهر قوله بُنيا أن فتحة آخر الجزء الأول بناء، والظاهر أن البناء عند البصريين[101] على آخر الجزء الأخير فقط؛ لأن محله آخر الكلمة، وآخر الجزء الأول صار حشوًا بالتركيب، ففتحته ليست بناء بل بِنية، ويمكن أن يقال: المراد بُني مجموعهما"[102].

فالأشموني يرى أن فتحة الدال والراء في (أحدَ عشرَ)ونحوه هي فتحة بناء ناتجة عن تركيب العددين، وهو الرأي المشهور عند النحويين، غير أن للصبان رأيًا آخر يبدو مخالفًا، إذ يرى أن فتحة البناء في (أحدَ عشرَ) هي فتحة الراء وحدها، باعتبار أن الاسمين صارا اسمًا واحدًا يكون البناء على آخره، وأما فتحة الدال في (أحدَ) فليست عنده فتحة بناء بل هي فتحة بِنية، كون الدال صارت حشوًا، أي في وسط الاسم المركب، فكأنها صارت من ضمن حروف بنية الكلمة الواحدة،وهذا تخريج بعيد، إذ إن كلمة(أحد) لو كانت مفردة أو مركبة تركيبا إضافيا مع اسم آخر فهي معربة، نحو: أحدُهم وأحدَهم وأحدِهم، فلما ركبت مع العشرة بُنيت، وصارت فتحة الدال فتحة بناء، ولا يمكن وصفها بحركة بِنية، وهنا يظهر مدى تأثير الحشو في إطلاق حكمٍ نحويٍ فيه ما فيه من الغرابة ومخالفة المشهور من الأحكام.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، وبعد ما تم عرضه في مبحثيها، يمكن رصد أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، ونوجزها في الآتي:

1. الحَشْو في اللغة: ما حَشَوْتَ به فراشًا وغيره، وفي الاصطلاح: الفَضْلُ الذي لا يُعتَمَدُ عليه، أي: الزائد الذي لا طائل تحته.

2. وُجِد الحشو في النحو العربي في مواطن مختلفة من أبواب النحو ومسائله، وقد ترتب على وجوده تأثير في اختلاف الأحكام النحوية وتعدد وجوه الإعراب.
3. ظهرت إشكالية وجود الحشو في الكلام عندما اشتُرط لصحته معياران: معيار البلاغة (الإيجاز والخلو من التعقيد) ومعيار النظام النحوي (الأحكام والقواعد)، فاعتُبر كل ما جاء في التراكيب النحوية مخالفا لهذين المعيارين زائدًا لا قيمة له ولا فائدة فيه.
4. لم يضع النحاة تعريفا موحَّدًا للحشو، لكنه ورد في أقوالهم بمعنى: الوسط والعارض والصلة والزيادة.
5. الحشو في التراكيب النحوية أربعة أنواع: حشو حركة، وحشو حرف، وحشو كلمة، وحشو جملة.
6. اختلفت نظرة علماء العربية إلى مفهوم الحشو واعتبارات وجوده في الكلام العربي بين الزيادة والفائدة، فبعضهم نظر إلى الزيادة والفائدة معًا، وبعضهم نظر إلى الزيادة دون اعتبار الفائدة، غير أن أكثر النحويين يعتبرون الحشو زائدا على التركيب الإسنادي الذي تتكون منه جملة أولية مفيدة، بحيث لا يختل المعنى بحذفه، وبهذه النظرة المعيارية اقترن مفهوم الحشو بالزيادة غير المفيدة وغير المؤثرة.
7. بعض النحويين-لا سيما من يوصفون بأهل المعاني-ربطوا الحشو بواقع الاستعمال اللغوي الذي يتضمن مقاصد المتكلمين باللغة، فاشترطوا لإثبات الحشو أو نفيه ما يلي:

-لا يجوز أن يُدَّعى الحشو في أي كلام إلا إذا ثبت بالدليل أنه خالف قاعدة واضحة.

-لا يؤخذ الحكم بالحشو من أعجمي لا يجيد العربية، أو من عربي ليس له باع في علومها.

-لا يجوز وصف أدوات التوكيد بالحشو، إلا بعد معرفة حال المتلقي، فإن كان شاكا فالمؤكدات ليست حشوًا، بل هي ضرورة اقتضاها الموقف، وهي مفيدة لإزالة الشك.

يؤثّر الحشو في اختلاف الأحكام النحوية وتعدد وجوه الإعراب، ومن آثاره في بعض المسائل النحوية ما يأتي:

1. إذا اجتمع الشرط والقسمُ يكون الجواب للأول منهما، ويكون الثاني حشوًا لا عمل له.
2. مجيء (كان) حشوًا في غير جملة التعجب لا يخلو من التكلف، والقياس أن تزاد في جملة التعجب، وهو أفضل الآراء وأقربها إلى الذائقة اللغوية، وواقع الاستعمال اللغوي.
3. تأتي أفعال القلوب حشوًا، ويترتب على ذلك عدم القطع بإعمالها أو إهمالها، بل يترك الأمر لاختيار المتكلم وقصده وتقديره.
4. تأتي (لا) و (ما) حشوًا، فتكونان بلا معنى ولا عمل، وفائدتهما تقوية المعنى وتوكيده، و(ما) قد تكفَّ العامل عن العمل حسب نية المتكلم وقصده.
5. مذهب البصريين أن الواو المفردة لا تزاد، لأنها وُضِعَت لمعنى؛ ومذهب الكوفيين أنها قد تأتي زائدة وتسمى واو الحشو والإقحام، وكلا المذهبين لا يخلوان من وجاهة.
6. تأتي (إذًا) حشوًا، فيبطل عملها، ويترتب على مجيئها حشوًا اختلاف في توجيه الأحكام وتعدد وجوه الإعراب، ويمكن حذفها دون أن يختل المعنى.
7. علامة التأنيث تلحق الاسم في آخره، ولا تكون في حشوه (وسطه)؛ ولذلك قلبت ألف التأنيث الممدودة واوًا، في نحو: صحراء وصحراوي لئلا تقع علامة التأنيث حشوًا.
8. من غرائب تأثير إثبات الحشو أو نفيه بناء بعض الأحكام النحوية على التخيل والاعتقاد القلبي لا على الواقع اللغوي، كتصور الترخيم في (يا طلحةَ)، واعتقاد أن التاء دخلت حشوًا بين الحاء وحركتها الفتحة، وكقول بعض النحويين إن فتحة الراء في (أحدَ عشرَ) هي فتحة بناء، وفتحة الدال هي فتحة بِنية، كون الدال صارت حشوًا.
9. مذهب البصريين عدم مجيء علامات الإعراب (في وسط الكلمة)، وهو جائز عند الكوفيين، كما في إعراب الأسماء الخمسة من وجهين، ورأي الباحث أنه يجوز في العلامات الفرعية، كما في المثنى وجمع المذكر السالم واثنا عشر واثني عشر.
10. يحذف تنوين الاسم المضاف، لأن آخره صار حشوًا، والتنوين لا يكون حشو الكلمة.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 3/ 260. محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، القاهرة، (د.ت) 430/37. 433. محمد بن أحمد الأزهري أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 2001م، 148/2. جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3،1414هـ، 187/14. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م، 387/1.

(2) علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م، ص118.

(3) أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1،2002م، ص1398.

(4) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: عالم الكتب، بيروت، (د. ت)،291/1.

(5) أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م،200/2.

(6) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2008م،419/3.

(7) السابق 143/1، وينظر: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، ص23.

(8) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م،193/1.

(9) محمد بن مصطفى القُوجَوي، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1995م،ص159. وينظر: خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1996م،ص150.

(10) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م،231/2.

(11) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 128/8.

(12) سورة الأنفال، الآية: 32.

(13) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وآخرَين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط1، (د.ت)، 409/1، وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، 1968م، ص200.

(14) ابن يعيش، شرح المفصل 390/2.

(15) سورة يوسف، الآية: 96.

(16) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م، 19/1، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 154/1.

(17) أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م،60/1.

(18) ابن جني، الخصائص 226/1.

(19) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ -1998م، 2349/5.

(20) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 390/2.

(21) السابق نفسه.

(22) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م،181/3.

(23) سورة البقرة، الآية: 271.

(24) الفراء، معاني القرآن 58/1.

(25) محمد بن مصطفى القُوجَوي، شرح قواعد الإعراب، ص159.

(26) ينظر: الفراء، معاني القرآن 176/1، شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص201.

(27) أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1431،1 هـ -2010م،ص537.

(28) السابق، ص552.

(29) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق وشرح: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1409 -1989م،ص 311، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 53/1.

(30) أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، فتح رب البرية 211.

(31) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2001م، ص242، وينظر: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص131. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1420هـ -2000م، 324/1.

(32) إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 866/8.

(33) سيبويه، الكتاب 106،104/2.

(34) سورة القصص، الآية: 76.

(35) ينظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث -القاهرة، الطبعة: العشرون،1400هـ -1980م،143/1.

(36) سورة الحشر، الآية:12.

(37) ابن يعيش، شرح المفصل 28/8.

(38) السابق 288/4، وينظر: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2008م، 1921/4.

(39) البيت منسوب للفرزدق في: خزانة الأدب 224/9، الأغاني 310/21، وليس في ديوانه.

(40) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك289/1. وينظر: محمد بن جمال الدين بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،2000م، ص91.ابن جني، الخصائص 317/1. ابن القيم، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط1، 1954م201/1. بدر الدين محمود بن أحمد العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرَين، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010م، 2120/4. علي بن محمد الأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1419هـ-1998م، 122/1، محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1417هـ -1997، ص352، النحو الوافي 579/1.

(41) الأبيات من قصيدة قالها الفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك وهجاء جرير، ينظر: الديوان ص 835.

(42) ابن يعيش، شرح المفصل 330/4. وينظر: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، (د.ت)،63/6.

(43) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الخامسة عشرة، (د.ت)، 30/2.

(44) ينظر: محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي المعروف بناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرِين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1428هـ، 3153/8.

(45) ينظر: سيبويه، الكتاب 14/3.

(46) يوسف بن أبي سعيد السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، 1974م، 107/2.

(47) ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، اللُّمَع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، 1972م، ص127.

(48) عباس حسن، النحو الوافي، 311/4.

(49) كثير عزة، الديوان، ص164.

(50) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في لسان العرب 4/ 408 (شطر)، وتهذيب اللغة 11/ 308، وتاج العروس 12/ 172 (شطر)، والإنصاف 1/ 177، والجني الداني ص 362، وخزانة الأدب 8/ 456، 460.

(51) ينظر: الفراء، معاني القرآن للفراء 274/1، ابن عقيل، شرح ابن عقيل 51/3، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط1984،1م،ص520، خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1421هـ-2000م، 368/2.

(52) سورة الحديد، الآية: 29.

(53) سيبويه، الكتاب: 306/2.

(54) سورة طه، الآية: 92، 93.

(55) سورة الأعراف، الآية:12.

(56) سورة ص، الآية: 75.

(57) الأحوص،الديوان ص165.

(58) البيت بلا نسبة في الجني الداني 302؛ والخصائص 2/ 35؛ وشرح شواهد المغني 2/ 634؛ ولسان العرب 12/ 589؛ ومغني اللبيب 1/ 248.

(59) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م،328/1. وينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ -1995م، ص319.

(60) السابق نفسه.

(61) علي بن الحسين الموسوي العلوي المعروف بالشريف المرتضى، أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ط1، 1954م، 357/2.

(62) فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازي، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420 هـ، 14/ 207.

(63) ينظر: شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني، تحقيق الفوائد الغياثية، تحقيق: علي بن دخيل الله العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ، 702/2.

(64) فاضل السامرائي، معاني النحو 342/3.

(65) السابق، 3/ 245.243.

(66) سورة آل عمران، الآية: 159.

(67) سورة المؤمنون، الآية: 40.

(68) ينظر: الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ص325. ابن هشام، مغني اللبيب 395/1.

(69) ابن هشام، مغني اللبيب 395/1.

(70) النابغة،الديوان ص21.

(71) سورة البقرة، الآية: 26.

(72) الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ص122.

(73) ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل 365/8.

(74) ابن أبي حجلة المغربي، ديوان الصبابة ص50.

(75) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 376/2. الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، الجنى الداني ص166.

(76) سورة الحج، الآية: 25.

(77) سورة الأنبياء، الآية: 54.

(78) سورة الصافات، الآيات: 103، 104، 105.

(79) امرؤ القيس،الديوان ص3.

(80) الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، ص306.

(81) ينظر: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 166.

(82) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1398هـ -1978م، 377/4.أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،49/5.

(83) ينظر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الشيباني، البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420 هـ، ج378/1.

(84) ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط1، 1985م، 646/2. أحمد بن محمد الخراط، مُشكِل إعراب القرآن، موقع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، http://www.qurancomplex.com ص450.

(85) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت)، 919/2.

(86) ينظر: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ط1، 1957م، 440/4.

(87) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 376/2.

(88) ينظر: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1،2008م. 219/1، ابن يعيش، شرح المفصل 161/1. جلال الدين السوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت)، 152/1.

(89) ابن جني، الخصائص 214/1. وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 202/3.

(90) ابن جني، سر صناعة الإعراب 499/2. وينظر: العكبري،التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م، ص 208.

(91) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 2656/7.

(92) ينظر: محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني،91.

(93) ينظر: علي بن محمد الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 175/1.

(94) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 28/1.

(95) المصدر السابق. وينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص60.

(96) السابق، نفسه.

(97) أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م، ص503. وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 161/3. الصبان، حاشية الصبان، ص383.

(98) ينظر: محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م، 229/4.

(99) ينظر: سيبويه، الكتاب 205/2.

(100) الوراق، علل النحو، ص349.

(101) ينظر: سيبويه، الكتاب 558/3.

(102) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ص274، 283. وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 161/3.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط1، 1954م.
2. أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م.
3. أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م.
4. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.
5. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).
6. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م.
7. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م.

8. أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1،420 هـ -1999م.
9. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: عالم الكتب، بيروت، (د. ت).
10. أبو الفتح عثمان بن جني، اللُّمَع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، 1972م.
11. أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط1، 1985م.
12. أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر –بيروت، الطبعة الثانية، (د.ت).
13. أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م.
14. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، (د.ت).
15. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ -1998م،
16. أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وآخرَين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط1، (د.ت).
17. أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2008م.

18. أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2002م.
19. أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 2010م.
20. أحمد بن محمد الخراط، مُشكِل إعراب القرآن، موقع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، http://www.qurancomplex.com
21. الأحوص، عبد الله بن محمد بن عاصم، ديوان الأحوص، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990م.
22. امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي، ديوان امرِئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2004،2م.
23. بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ط1، 1957م.
24. بدر الدين محمود بن أحمد العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرَين، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010م.
25. بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث -القاهرة، ط20، 1980م.
26. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989م.
27. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح شواهد المغني، تعليق وتذييل: أحمد ظافر كوجان والشيخ محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، د. ط، 1966م.

28. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ط، د.ت.
29. جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط1414،3هـ.
30. جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط1، 1984م.
31. جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط: 6، 1985م.
32. الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.
33. الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2008م.
34. خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
35. خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م.
36. الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، 1995م.
37. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د. ط، د.ت.
38. رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م.
39. زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1996م.

40. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ -1988م.

41. الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ط1، 1954م.

42. شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني، تحقيق الفوائد الغياثية، تحقيق: علي بن دخيل الله العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ

43. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، 1968م.

44. طرفة بن العبد بن سفيان، ديوان طرفة، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2002م.

45. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط15، (د.ت).

46. عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

47. عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 2001م.

48. علي بن محمد الأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

49. علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.

50. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000م.

51. فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازي، التفسير الكبير- (مفاتيح الغيب)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.

52. الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، تحقيق: عبد الله الصاوي، مصر، 1936م.

53. كُثَيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر، ديوان كُثَيِّر عزة، جمع وشرح: الدكتور إحسان عباس، طبعة دار الثقافة، بيروت 1391هـ / 1971م.

54. مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الشيباني، البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420 هـ.

55. محمد بن أحمد الأزهري أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م.

56. محمد بن جمال الدين بن عبد الله بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

57. محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ -1997م.

58. محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، القاهرة، (د.ت).

59. محمد بن مصطفى القُوجَوي، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1995م.

60. محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م.

61. موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

62. ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1428هـ

63. يوسف بن أبي سعيد السيرافي أبو محمد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، 1974م.